د. عاطف عُلبي

الجغرافيا

الاقتصادية والسياسية والسكانية
و
الجيوبولتيكا

Bibliotheca Alexandrina
0009439

الجُغرافيا

الاقتصاديّة والسياسيّة والسُكانيّة

و

الجيوبولتيكا

المقدمة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - سايه سلام
هاتف ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - المصيطبه - سايه طاهر هاتف ٢٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص ب ٦٣١١ / ١١٣ ملكس ٢٠٦٦٥ LI - ٢٠٦٨٠ لبنان

عاطف عُلبي
بروفسور في كليّة الحُقوق والعُلوم السياسيّة والإداريّة
الجامعة اللبنانية
دكتوراه دَولة في العُلوم الاقتصادية
ليسانس في العُلوم الاقتصاديّة والسياسيّة
ليسانس في التاريخ
رئيس المصلحة الاقتصاديّة والتجاريّة سابقاً
لدى مكتب الانتاج الحيواني

الجُغرافيا
الاقتصاديّة والسياسيّة والسُكانيّة
و
الجيوبولتيكا
المقدمة

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

«C'est ce que vous ne comprenez pas qui est le plus beau, c'est ce qui est le plus long qui est le plus intéressant et c'est ce que vous ne trouvez pas amusant qui est le plus drôle».

Paul Claudel, Le soulier de Satin

« أنا لستُ معكَ في الرأيِ ، لكنيِّ مُستعِدٌّ للدِّفاعِ حتى الموتِ عن حقِّك في أنْ تُعارِضَني » .

فولتير

الإهداء

إلى ذكرى والدي....

كتب للمؤلف

١ ـ العلمنة والاقتصاد اللبناني ، بيروت ١٩٧٩ نفـد .
٢ ـ الغذاء والتغذية والإنسان في لبنان ـ بيروت ١٩٨٠ نفـد .
٣ ـ اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان ، بيروت ١٩٨٠ نفـد .
٤ ـ الإحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨١ .
وكلها صادرة عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)

٥ ـ الثروة الحيوانية في لبنان ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٣ .
٦ ـ من الفكر الحر الى العلمنة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٦ .
٧ ـ تكنولوجيا المعادن ـ تطور التكنيك والأبعاد الاجتماعية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨٧ .
ـ مجموعتا محاضرات باللغة الفرنسية
٨ ـ Introduction à la science comptable (comptabilité générale), Beyrouth 1970 et 1971 .

٩ ـ La statistique (statistique descriptive), Beyrouth 1971 et 1972.
١٠ ـ العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات في مختلف المجلات .
١١ ـ في المنهج المقارن (قيد الإعداد) .

تمهيد الطبعة الثالثة

في هذه الطبعة الثالثة وفقنا في الإطلاع على مجموعة كبيرة من الكتب العائدة للجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا وكذلك الجغرافيا السكانية ؛ الأمر الذي مكننا من البر بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا في تمهيد الطبعة الثانية وبالشكل الذي يشمل القسمين الثاني والثالث وبالمضمون الذي يزيد من عمقهما وشموليتهما ، إنما دون المساس بتماسك الأقسام الثلاثة التي تبقى مشكلة المدخل أو الإطار النظري أو المقدمة للدراسة التطبيقية للجغرافيا الاقتصادية وحتى السياسية وعلى النطاقين الدولي والاقليمي .

وبناءً عليه أصبح عنوان القسم الثاني : « الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا » ، وانبثق عنه أحد عشر فصلاً بدلاً من ثلاثة . فالفصل الأول تفرع عن عناوينه التسعة الصغيرة تسعة فصول ، أضيف اليها الفصل العاشر (الثاني سابقاً) : الجيوبوليتكا ، حيث توسعنا تاريخياً ونظرياً لأهمية الموضوع الذي نعايش ويفعل فعله في مصيرنا ولا يزال منذ العام ١٩٤٨ وحتى قبلاً في جذوره التاريخية السياسية ، وكذلك الفصل الحادي عشر (الثالث سابقاً) : الجغرافيا البشرية ، حيث توسعنا بعض الشيء ، سيما خرائطياً ، وذلك لاستكمال اللوحة المعاربه ، إنما مع البقاء في إطار خط المنهجية المعتمدة في تناولنا للموضوع العام : الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية .

وتنبغي الإشارة الى أن تبسطنا بشكل خاص في هذا القسم الثاني ، وخصوصاً في الفصول العشرة الأولى منه ، فرضته الظروف الأكاديمية لتدريس المادة التي تقدم لطلاب العلوم السياسية والإدارية . على أن ذلك لم يؤثر على وحدة الأقسام الثلاثة ، وكما أشرنا آنفاً ، فبقيت مشكلة المقدمة للدراسة التطبيقية ، سواء أكان ذلك في الميدان الاقتصادي أو السياسي .

أما القسم الثالث فبقي عنوانه على ما هو عليه وكذلك عدد فصوله ، وذلك

تحاشياً للخروج من الجغرافيا السكانية والوقوع في بحر علم السكان انما انتابه مع ذلك العمق والشمولية ، سيما الفصل الثالث فيه والعائد لتزايد السكان والذي يشكل عقدة ولب وجوهر الجغرافيا السكانية ؛ فقد تبسطنا فيه بعض الشيء بالنسبة لموضوعات الخصوبة والانجاب في الولادات وتعمقنا بعض الشيء أيضاً بالنسبة للوفيات والهجرة والتركيب السكاني الخ . . .

هذا وقد أكثرنا من الأخذ بالخرائط في هذين القسمين ـ الثاني والثالث، وذلك لغرض الإيجاز والاستعاضة عن الشرح والتعليل باللمحة البصرية الجغرافية لتوزع الموضوعات المختلفة . كما ازداد عدد الهوامش في القسمين المذكورين ـ الثاني والثالث ، وذلك لضرورات الإيضاح والتبسط في الملموسية للموضوعات النظرية في النص .

أخيراً اختتمنا مؤلفنا بما كنا نعمل له حتى قبل الطبعة الثانية واكتمل الآن الى حد كبير ، وهو قاموس الاعلام . إذ رأينا ، على غرار ما هو الأمر بالنسبة للهوامش في كل قسم ، أن الاسم إذا ما عرف القارىء بعض الشيء عنه لا يعود غريباً عليه فيألفه ويسهل عليه تذكّره للضرورات أحياناً ، سيما الطالب الذي نوجه اليه هذا الكتاب بشكل خاص ، وكذلك الأمر بالنسبة للمثقف والقارىء العادي بشكل عام .

بعد هذا الذي جرى اتضح لنا ضرورة تغيير عنوان الكتاب بحيث يصبح كما يلي :

الجغرافيا
الاقتصادية والسياسية والسكانية
و
الجيوبولتيكا

المقدمة

ونختم كلامنا في تمهيد الطبعة الثالثة هذه برجاء حميم للقارىء الكريم أن لا يبخل علينا بملاحظاته وما يرتئي ، كيما نعمل على الأخذ به في الطبعة اللاحقة وشكراً

بيروت ، خريف ١٩٨٧

المؤلف

تمهيد الطبعة الثانية

في هذه الطبعة الثانية اطّلعنا مجدداً على مجموعة مقدمات كبيرة من الكتب العامة في الجغرافيا الاقتصادية وكذلك التفصيلية لموضوعاتها المختلفة .

فبالنسبة للفصل الأول تبسطنا بعض الشيء فيما يعود للرحلات والاكتشافات ، حيث أدخلنا أيضاً الخرائط ، التي تختصر ، الكثير ، وبشكل مرئي ، وتمكن من الإحاطة بالرحلة عبر الزمن بنظرة واحدة . أما بالنسبة للوسط الجغرافي فتحدثنا بعض الشيء عن البيئوية . كما وضعنا بعض الهوامش لهذا الفصل .

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تبسطنا فيه بإضافات مطولة تعود للتاريخ بالنسبة لموضوع الجغرافيا الاقتصادية وللمنهجية البورجوازية فيها مع أخرى في نفس المدرسة تعود للتعريفات . هذا في الوقت الذي أخذنا فيه بإضافات متعددة تعود للمدرسة الماركسية بالنسبة لموضوع الجغرافيا الاقتصادية . كما أضفنا الكثير هنا الى هوامش هذا الفصل الثاني ، الذي تفرعت عنه أربعة فصول .

أما الفصل الثالث فأضفنا اليه بعض الآراء في المقارنة بين النظامين ، فيما يعود للب وجوهر الجغرافيا الاقتصادية ـ عنينا توزع الانتاج وتطوره وبشكل خاص مركز التوزع الاقليمي فيه . كما حاولنا إلقاء الضوء على الاقليم في النظام الرأسمالي ، للتأكد من أنه غير ما هو عليه في النظام الاشتراكي . كذلك أضفنا العديد من الهوامش . وقد تفرع عن هذا الفصل الثالث ثلاثة فصول .

وأما الفصل الرابع فالإضافات فيه كانت في غاية الاعتدال ، باستثناء التوطئة التربوية في الموضوع .

وفي مجموع الفصول ، التي أصبحت تسعة ، في هذه الطبعة الثانية ، حذفنا عبارة « النظامين الرأسمالي والاشتراكي » من عناوين الفصول ، لأخذنا ، في واقع الحال ، بالطريقة المقارنة بين النظامين بشكل مستمر .

الواقع أننا في التوسع بالهوامش رمينا الى مساعدة الطالب ، بحيث تضيء له الحواشي النص المكثف ، وخصوصاً الطالب الذي تضطره ظروف حياته الاجتماعية الى عدم الحضور ؛ وكذلك مساعدة القارىء العادي ، سيما وان الكتاب منتشر في العالم العربي وقد نفدت طبعته في وقت أقصر بكثير مما كنا نتوقع .

هذا وننهي الكلام في هذا التمهيد للطبعة الثانية بوعد للقارىء الكريم ، بتناول القسم الثاني : الجغرافية السياسية على غرار ما فعلنا الآن بالنسبة للقسم الأول ، بحيث يزداد عمقاً وشمولاً . وذلك في طبعة لاحقة ، لاستحالة الأمر علينا الآن ، نظراً لضيق الوقت ولنفاد الطبعة الأولى في الوقت نفسه ولانتظار الطلاب الكتاب أيضاً .

كذلك نأمل أن تتاح لنا الفرصة للبر بما وعدنا به الآن ، إنما بشكل يشمل أيضاً القسم الثالث : الجغرافيا السكانية .

ونختم الكلام برجاء القارىء الكريم مدنا بملاحظاته وما يرتئي ، كيما نعمل على الأخذ به في الطبعة اللاحقة وشكراً .

بيروت ـ نيسان ١٩٨٣
المؤلف

تمهيد الطبعة الأولى

ما هي الجغرافيا الاقتصادية ؟ ما الذي سبقها وتلاها من أصول وفروع ؟ متى ظهرت وكيف تطورت ؟ ما هي المدارس في هذا الموضوع ؟ كيف هو تنظيم الجغرافية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها نجد الاجابة عنها في القسم الأول ، حيث العرض الموجز لتاريخ تطور الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص مع مختلف المدارس التي برزت في الموضوع كالحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية الخ . . . بالإضافة الى مفهوم كل منها وعلاقتها ببعضها البعض والأسس النظرية والتنظيم للجغرافية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي .

أما في القسم الثاني فيجري استعراض سريع لفرع هام للجغرافية الاقتصادية ، إنما يؤدي الى خارجها نظرياً وبالأحرى تطبيقياً ، وهو الجغرافية السياسية ، حيث تعرضنا أيضاً لإفراز الجغرافية السياسية السلبي ، إن جاز التعبير ، عنينا الجيوبوليتكا ، كما وضعنا الجغرافية البشرية في إطارها الصحيح ..

وأما في القسم الثالث فعدنا الى الخط العريض ، خط استكمال الجغرافية الاقتصادية ، عبر فرعها الهام الجغرافيا السكانية مقرونة بالأنظمة الاقتصادية . والجغرافيا السكانية هنا هي بمثابة الوصل النظري والتطبيقي فيما بين الجغرافية الاقتصادية النظرية والتطبيقية . وقد تعرضنا هنا بشيء من الإسهاب لمفهوم ومؤشرات الجغرافيا السكانية الرئيسية الثلاث مع نوعي البلدان المتقدمة والمتخلفة وكذلك النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي .

وقد شكلت هذه الأقسام الثلاثة نوعاً من المقدمة النظرية المتكاثفة ، إنما الشاملة المتكاملة بأصولها وفروعها ، للجغرافية الإقتصادية التطبيقية ، التي سوف نتناولها على النطاق العالمي عبر دراسة القطاعات الاقتصادية وعلى نطاق البلدان عبر الدراسة

الاقليمية للقطاعات ، حيث لبنان وباقي البلدان العربية ، مما يشكل كلاً متكاملاً يكون بمثابة الأساس للدراسة الاقتصادية التوقعية المنشودة ، عبر السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية ، عنينا الأفق الاقتصادي المرتجى الذي هو لصالح كل البلدان العربية بما فيها لبنان .

وفي دراسة الجغرافية الاقتصادية للعالم يفترض التفكير المنطقي تحليل كل المعطيات التي تؤثر على توزع الانتاج وكثافته في كل مكان وكذلك توزع الاستهلاك بحد ذاته وبالنسبة للانتاج .

ففي مكان معين وفي فترة زمنية معينة ، فإن حجم وطبيعة الانتاج ، تتوقف ، إلى حد ما ، على توفر شروط الانتاج العائدة للوسط الطبيعي ، كنظام الامطار وتواجد المطمورات المعدنية ، أو المكتسبة بفضل تأثير الأجيال السابقة في الوسط الطبيعي ، كاستصلاح الأراضي والتجهيز الصناعي وشبكة النقل . وهذه المعطيات لا تشكل سوى الطاقة الكامنة ليس إلا . ذلك أن تواجد المخزون الضخم للطاقة الصناعية لا يكفي لخلق الصناعة (حوض الكونغو إحدى كبرى طاقات انتاج الكهرباء في العالم) . وحتى وجود أثر الفعل السابق لا يشكل ضمانة لامكانية الانتاج الحالي . والمثل الكلاسيكي هنا هو الأراضي المستصلحة فيما مضى والتي أصبحت ، من جراء الإهمال ، مجدّداً جزءاً من الصحراء أو الغابة . كذلك خصوبة الأرض ليست حتماً مؤشراً لانتاجية مرتفعة في الزراعة . فشروط الانتاج ذات قيمة نسبية ليس إلا . ذلك أن شروطاً سلبية وغير مساعدة ممكن أن تصحح وحتى تستبعد أحياناً ، كتجفيف المستنقعات وإخصاب الأرض بالأسمدة وتأصيل النباتات الخ . .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فكل ما ذكرنا هو في عالم القوة طالما السكان غائبون . فوجود الإنسان ذو معنى وأهمية ، بحيث يشكل نوعاً يختلف عن شروط الانتاج التي ذكرنا . فهو في جوهره يختلف عن هذه الشروط وهو المقرر في نهاية المطاف . ومع ذلك فهو يبرز بقوة تختلف ليس فقط بالنسبة لعدد الناس ، كقوة انتاج أو استهلاك ، وإنما أيضاً بالنسبة لمقدرة السكان الانتاجية المتوقفة بدورها على الإمكانيات التقنية وتنظيم الانتاج ونوعية حاجات الاستهلاك الاقليمية والحاجات الخارجية الممتدة على النطاق الجغرافي المعني الخ . . .

لذلك فالسكان والأنظمة والتقنية في الانتاج هي أكثر من شروط للانتاج ، هي في واقع الحال عوامل الانتاج .

فعوامل الانتاج ليست فقط أساسية بالنسبة لشروط الانتاج ، وإنما هي من نوع آخر كما رأينا ؛ وضرورة تحديدها تستوجب الدراسة العامة لكل المعطيات المتعلقة

بتوزيع وتنظيم الجماعات البشرية في عملية الانتاج . وهنا بالضبط تبرز أهمية السكان من جهة والأنظمة الاقتصادية من جهة ثانية .

ففيما يعود للسكان هناك ثلاثة اعتبارات لا مندوحة عنها لتواجدهم على الأرض من زاوية الجغرافية الاقتصادية .

أولاً : ان سكان العالم يتزايدون بشكل عام ومستمر وبوتائر مرتفعة وسريعة في بعض البلدان .

ثانياً : انهم موزعون بشكل غير متساو للغاية بالنسبة لتوزع الأراضي المسكونة والخيرات المعروفة .

ثالثاً : إنهم غير متساوين بما لديهم من وسائل انتاج ، وكذلك الأمر بالنسبة لامكانيات الاستهلاك الفردي فيما بين مختلف مناطق العالم .

وبالنتيجة فإن مقارنة الأرقام هنا لا تنم إلا عن جزء من القضية الأساسية بالنسبة للجغرافية الاقتصادية ، وهي تحديد مقدرة انتاج جماعة بشرية ما وتحديد نتائج عمل هذه الجماعة في استثمار ظروف انتاج الوسط الذي تعيش فيه ، بعبارة أخرى معرفة متوسط مستوى حياة الفرد .

وبناء عليه وانطلاقاً من هذا الاعتبار الثالث يجب دراسة أسباب عدم التساوي في المقدرة الاقتصادية للسكان ، أي دراسة تنظيم الانتاج ، أي معرفة النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية والامكانيات الفنية المتاحة لها . إنما قبل ذلك لا بد من استعراض مؤشرات جغرافية السكان الثلاثة، التي أتينا على ذكرها ، وقبلها استعراض الخصائص المميزة لكل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، والتي هي في أساس عدم التساوي في المقدرة الاقتصادية للسكان التي أشرنا اليها .

أما فيما يعود للأنظمة ففي عالم اليوم نظامان اقتصاديان : النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي . إنما هذا التفريق البسيط والأساسي من الناحية النظرية والعملية ليس بكاف لإعطاء الصورة الصحيحة عن جغرافية العالم الاقتصادية ، وذلك كون كل من هذين النظامين تطور انطلاقاً من أسس جغرافية محددة ويستمر في تطوره الجغرافي وفقاً للقوانين الخاصة بكل منهما . كما يلاقي كل من هذين النظامين ظروفاً تختلف عن ظروف الآخر ، من جرّاء التركيب السابق لاقتصاد البلاد ؛ ولذلك فالتمييز بينهما يستند الى ما يلي :

أولاً : قوانين التطور الخاصة بكل من النظامين .

ثانياً : الظروف التاريخية لنشوء كل منهما في مكان معين ما والتوسّع خارجه .

ثالثاً : أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الموروثة في كل مكان عن الأزمنة

السابقة والتي تدمغ الاقتصاد الاقليمي فترة ، تطول أو تقصر، حسب الظروف العائدة لكل إقليم ، وذلك أياً كان النظام المعمول به حالياً؛ وبالتالي فهذا يعود إذن للتطور غير المتساوي فيما بين الدول في كل من النظامين .

والدراسة التاريخية لكل من النظامين الاقتصاديين تسمح بتوضيح هذه المجموعات الثلاث من عوامل التمييز والتفرقة فيما بينهما ، النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي .

القسم الأول
الجغرافيا الاقتصادية
التاريخ والنظرية والتنظيم

الفصل الأول : تاريخ ومفاهيم الجغرافيا .....
الفصل الثاني : تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية .....
الفصل الثالث : مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية .....
الفصل الرابع : منهجية الجغرافيا الاقتصادية .....
الفصل الخامس : علاقة الجغرافيا الاقتصادية بمختلف العلوم .....
الفصل السادس : دور الوسط الجغرافي والعوامل الديموغرافية
وتطور العلم والتكنيك في تطور وتوزع الانتاج .....
الفصل السابع : تاريخ تطور توزع الانتاج .....
الفصل الثامن : توزع الانتاج في النظام الاشتراكي .....
الفصل التاسع : تنظيم الجغرافيا الاقتصادية .....
الهوامش : .....
المراجع : .....

الفصل الأول

تاريخ الجغرافيا ومفاهيمها

إن كلمة « جغرافية » مستمدة من الكلمتين اليونانيتين « جـه » وتعني الأرض ، و« غراف » وتعني الوصف . وبالتالي فالجغرافية ، في أبسط تعريف لها ، هي وصف الأرض. وقد كانت الجغرافية في العصور الأولى مجرّد وصفيّة .

في التاريخ القديم

وفي التاريخ القديم عرف الانسان بعض المعلومات الجغرافية العائدة لوصف الأماكن والناس . وقد تجلى ذلك في لوائح لأسماء الرؤوس والخلجان والأنهر والمرتفعات والمنخفضات والمدن والسلع ووصف العادات والتقاليد الخ . . .

ثم برزت براعم المعرفة العلمية للجغرافية وبدأت تتطور في عهد نظام الرق في بلدان الشرق الأقصى ، في الهند والصين . فيما بعد استمر تطوّر الجغرافية على أيدي الفينيقيين واليونان والرومان ، لعلاقتها الوثيقة بالملاحة البحرية والتجارة والحروب والفتوحات الاستعمارية وغيرها . فالفينيقيون انطلقوا من صيدون ، التي أنشأوها كعاصمة تجارية لهم في حوالي السنة ١٤٠٠ق.م.، وكذلك من صور فيما بعد ، انطلقوا يجوبون شطآن البحر الأبيض المتوسط للاتجار وإقامة المستعمرات ، فأنشأوا قرطاجة الشهيرة سنة ٨٠٠ق.م. وقد تعدّوا المتوسط حيث وصلوا الى بحر الشمال وشواطىء كورنوايل في انكلترا لجلب القصدير ، كما ذهبوا بعيداً على الشاطىء الغربي لافريقيا ، ووصلوا أيضاً البحر الأسود وكذلك الأحمر ، حيث بمساعدة المصريين تعرفوا على شواطىء شبه جزيرة العرب وافريقيا ، ومن المحتمل أن يكونوا قد وصلوا الى الهند . ويروي هيرودوت أنهم قاموا بدورة حول افريقيا بمساعدة الملك المصري نخّو عام ٦٠٠ق.م.. أما اليونان فقد وصلوا إلى الشواطىء الشرقية للبحر الأسود والشواطىء الغربية للمحيط الأطلسي . وقد مكنتهم فتوحات الاسكندر الكبير من الوصول إلى آسية ، حيث وصلوا الى الهند . وأما الرومان فقد كانوا يقومون بحملات استكشافية في البدء ، ثم بعد غزو المقاطعات يقومون بجردات للأراضي الواقعة على

شواطىء المتوسط في أوروبا وآسية وافريقية . هذا ومن علماء وفلاسفة اليونان والرومان ، الذين اهتموا بالجغرافية نذكر : طاليس ، هيرودوت ، أرسطو ، سترابون ، بطليموس .

وقد زار معظم من ذكرنا ، وغيرهم بالطبع ، بلدان الشرق الأقصى ، ذات الحضارة القديمة ، ووصل البعض منهم الى الصين . وقد اطلعوا على ما توصلت اليه حضارة هذه البلدان من منجزات في ميدان الجغرافية واعتمدوها في أعمالهم هذا بالطبع الى جانب الرحلات العظيمة والشاقة التي قاموا بها وأيضاً الملاحظات التي كانوا يدونونها في ميدان نشاطهم العملي .

ولا بد هنا من الإشارة الى الاتجاه النظري لدى اليونان الذين اهتموا بقياسات الأرض وشكلها وحجمها . وبناء عليه فقد توصل انكسمندور ، تلميذ طاليس ، الذي جلب علم الهندسة من مصر القديمة ، توصل الى تكوين فكرة عن الأرض ، وهي انها بشكل عمودي معلق في الفضاء . وفيما بعد كان أرسطو أول من تحدث عن دائرية الأرض . كما ساعد اليونان في اكتشاف المناطق المناخية وكذلك خطوط الطول وخطوط العرض تفكيرهم التجانسي الهندسي . إنما الواقع ان هذا الميل النظري ، وبالرغم من نعت اليونان به ، هذا الميل لا ينفصل عن النشاط العملي ، بل هو حتى في خدمته وخدمة الملاحة والتجارة والحروب في نهاية المطاف ، مع الإشارة إلى أنه في الوقت نفسه الاستنتاج التعميمي التجريدي لهذا النشاط في مراحله التجريبية ، ومع الاعتراف أيضاً بالعلاقة الجدلية بين النظري والعملي هنا وفي أي ميدان آخر . نقول هذا بالرغم من نعت الرومان بالاهتمام المباشر بالقضايا العملية . فسترابون مثلاً وضع سبعة عشر مجلداً لوصف العالم المعروف أيامه ، وقد كانت هذه المجموعة النفيسة بمثابة دليل عمل لرجال الإدارة وكذلك قواد الحرب الرومان .

والخلاصة بالإمكان القول ان العلماء اليونان أمثال إراتوستين (Eratosthène) ، القرن الثالث والثاني قبل الميلاد) وهيبارك (Hipparque) ، الملاح الصوري وبوسيدونس (Poseidonis ، القرن الثاني والأول قبل الميلاد) وضعوا العناصر الأولى للجغرافية الرياضية والخرائطية . فقد تصوروا هندسة الفضاء واخترعوا مختلف أنظمة الرسم للخرائط ، كما وضعوا مبدأ تحديد خطوط الطول والعرض .

فإلى اليونان يعود إذن الفضل في تحديد الأماكن على سطح الأرض ورسم الخرائط بشكل علمي ، نسبياً بالطبع ، خصوصاً إذا ما علمنا أن الخرائط الأولى المرسومة كانت تتعلق ، بشكل رئيسي ، بالأماكن ومواقع الجبال والأنهر والمدن . هذا وفي حال عدم استكمال المعلومات الجغرافية لمنطقة ما لدى واضع الخريطة ، غالباً ما كان يلجأ الى خياله لاستكمال الأماكن المفتقرة الى المعلومات .

وبهذه المناسبة فإن الخرائط الأولى رسمت على رمال الصحراء ، نتيجة تراكم المشاهدة والاطلاع والخبرة لدى سكان الصحارى ، الذين كانوا يرشدون المكتشفين الأجانب برسم الأشكال الجغرافية على الرمل ، لتزول مباشرة ، بالطبع بعد الشرح والتفسير . وقد أشار الى ذلك كبير مكتشفي الصحراء العالم هـ. دوفيريه (H. Duveyrier) . كما جسد البولينزيون تجاربهم وخبراتهم في معرفة الطرق البحرية بشكل ملموس وثابت بوضعهم الخرائط البحرية بواسطة الأصداف والألياف . وقد ذكر فورستر (Forster) أن المكتشف البريطاني المشهور كوك (Cook) اطلع ، لدى رحلته الأولى ، على إحدى هذه الخرائط البحرية بواسطة القائد البولينزي توبيّا (Tupia) مرشده وصانع خريطة بحرية لمجموعة جزر تاهيتي والتواموتو والمركيز . فهذا التعبير للأماكن المعروفة من قبل الانسان هو بمثابة الخطوة الجغرافية الأولى للبشرية .

كذلك الى اليونان يعود الفضل في اكتشاف شكل الأرض (فيثاغورس وأرسطو) ورسم سطحها بشكل عقلاني ، بالاستناد الى القياسات الفلكية وحسابات خطوط الطول وخطوط العرض .

وهذا يشكل العطاء الذي أغنى الجغرافيا من قبل اليونان ، وبشكل خاص على يد كلود بطليموس ، الذي دقق في المعطيات العلمية لسالفيه ، المذكورين آنفاً ، من علماء اليونان واحتواها ، مشيراً الى مدى اتساع أفق معرفة العالم الغربي منذ أيام هيرودوت إلى أيامه ، خلال سبعة قرون (من القرن الخامس قبل الميلاد الى الثاني بعده) . وبذلك أصبح المرجع غير المنازع في معرفة الأرض والنظام العالمي حتى عصر الانبعاث . أما الرومان ، فقد أخذوا هذه المنجزات وزادوا في دقتها[1] .

وقد أدّى تطور الملاحة والتعرف على البلدان الجديدة الى ضرورة ترتيب وتنظيم وتبويب المعلومات الجغرافية التي تجمعت ، وكذلك تحسين وسائل التجوال في المساحات الشاسعة من سطح الكرة الأرضية ، وأيضاً تحديد الموقع الجغرافي لمختلف المناطق ، وهذا كله يرتبط بمسائل شكل وحجم الأرض . هذه الأرض التي تطور ، مع الزمن وعلى أيدي مختلف العلماء ، المفهوم الأول عنها كشبيهة بالدرع المستديرة العائمة على البحار الى كرة أرضية .

---

(١) وللمزيد من التفاصيل بهذا الموضوع بالامكان مراجعة كتاب رنيه كلوزيه « تاريخ الجغرافيا » :
René Clozier, Histoire de la Géographie, Védition, coll. «Que Sais-je?», P.U.F., Paris 1972.

(فيما بعد Clozier , Hist. Géographie p.) .

في القرون الوسطى

وفي القرون الوسطى ورث معلومات جغرافية العالم القديم علماء الشرق العربي (ومن أشهرهم ابن حوقل في القرن العاشر وابن بطوطة في القرن الرابع عشر) وآسية الوسطى وما وراء القفقاس ، حيث كما في الهند والصين حدثت منجزات هامة على أيديهم وتطورت الجغرافية في اتجاه معرفة الأرض وتركيبها . فالعرب في الواقع اطلعوا على معارف اليونان وغيرهم وترجموا بعضاً منها ، إنما ذهبوا أبعد من اليونان في تجوالهم ، كما لم يكتفوا بالنقل فأضافوا أشياء جديدة الى الجغرافية نتيجة دراستهم وملاحظتهم . فهم أول من تحدث عن كيفية ارتفاع الجبال وتآكل الوديان الخ . . . وفي القرن التاسع وبدء العاشر وضع كتاب يصف مناطق الصين . أما في أوروبا عصر الاقطاع فالمنجزات الجغرافية للعالم القديم نسيت أو تجوهلت ، لأنها كانت تتناقض وتعاليم الانجيل (كروية الأرض مثلاً) . وفقط في أواخر القرون الوسطى بدأ التعرف على التراث الجغرافي للعالم القديم في أوروبا .

وهنا لا بد من ذكر ثلاث مجموعات الوقائع ، التي لن ندخل في تفاصيلها بالطبع ، وهي الرحلات السكندنافية في المحيط الأطلسي الشمالي وكذلك الرحلات في آسية ، على أيدي بلان كاربن (Plan Carpin) ووليم روبروك (William Rubrok) وماركو بولو (Marco Polo) وأيضاً معارف العرب الجغرافية ، التي ألمحنا اليها (أنظر الخريطة رقم - ١ -) .

الواقع ان الرحلات السكندنافية تمت على أيدي النورمنديين ، الذين لم يكتفوا بالتجوال السهل في بحر الشمال ، بل تمكنوا ، عبر محطتي « ايسلندا » و«غروينلند» ، من الوصول الى أميركا ، عبر المحيط الأطلسي بالطبع ، في العام ١٠٠٠ ، على يد « ليف ابن اريك » . على أن ذكرى هذه الرحلات طواها الزمن ، لأنها سبقت التجارة والعلم ، حسب رنيه كلوزيه ، صاحب كتاب « تاريخ الجغرافيا » . إنما نحن نستغرب ذلك ، لأن التطور في التجارة ، لتلبية الحاجات الإقتصادية ، واكب دائماً الرحلات والاكتشافات الجغرافية ، التي كانت تلبية له ولحاجاته الحياتية الاقتصادية . وغير صحيح كما يقول كلوزيه أيضاً ان دورة الفينيقيين حول افريقيا بتكليف من قبل الملك المصري نخو (وقد أشرنا الى ذلك آنفاً) عشرون قرناً قبل فاسكودي غاما لم يكن لها نتائج عملية . ذلك أن الفينيقيين كانوا تجاراً وتجاراً مهرة وعلى علاقات تجارية واسعة بالمصريين وغيرهم آنذاك . وقيامهم بهذه الرحلة وغيرها كان بقصد التجارة وليس لمجرد حب المغامرة واللهو والترف الحياتي وعديمة الفائدة ، حسبما يرى كلوزيه .

أما الرحلات في آسيا فهي أكثر شهرة ، وذلك بفضل ما تأتى عنها من معطيات ، وأهمها ما ورد ذكره لرحالة أفادت معلومات مؤلفاتهم علم الجغرافيا .

الخريطة رقم - ١ -

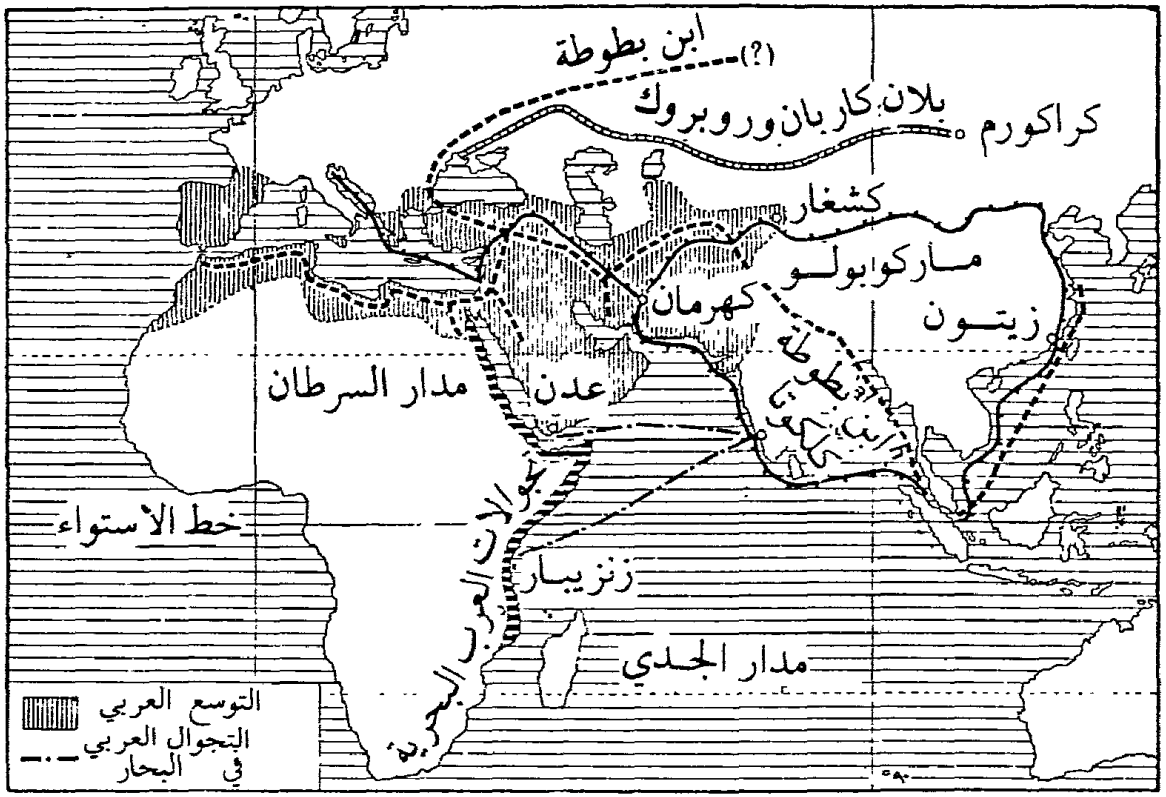

رحلات القرون الوسطى الكبرى والتوسع العربي

« فبلان كاربان » ، الراهب الايطالي ، أرسل في العام ١٢٤٥ موفداً من قبل البابا « إينوسان » الرابع لخان الموغول ، وتلاه في العام ١٢٥٢ « وليم روبروك » ، الراهب الفلمنكي الفرنسي ، موفداً من قبل القديس لويس ، حاملاً بدوره عرض حلف ضد المحمديين . وكلاهما وصف تنقلاته وما شاهد في سهوب آسيا في مذكراته عن المهمة التي كلف بها (« رحلة في البلاد الشرقية » و« تاريخ الموغول ») . فيما بعد في العام ١٢٧١ أخذ بدوره أيضاً « ماركوبولو » الايطالي بطريق آسيا الوسطى . وقد تجول كثيراً ، وكان ذكياً شجاعاً دقيق الملاحظة . وقد سجل كل ما شاهد مع الملاحظات اللازمة في مؤلفه « كتاب العجائب » . وأهم ما يلفت النظر في هذا الكتاب وصفه للحضارة الصينية ، وخصوصاً في مدينة « كينزي » التي قضى فترة من الزمن وهو حاكم عليها ، والتي تشبه مدينة البندقية موطنه الأول من حيث أنها مبنية على المياه . وقد رأى فيها حضارة تفوق الحضارة الأوروبية . وقد أيقظ هذا الكتاب فضول وأطماع الأوروبيين في عصر الانبعاث ، فأخذوا يبحثون عن طريق مباشر الى الشرق الأسيوي ، الذي تحدث عن خيراته وثرواته ماركوبولو .

أما العرب فقد ركبوا البر والبحر . وعبر تجربتهم هنا ، والتي سبقت التجوال البحري الأسباني والبرتغالي ، اسهموا أكثر من غيرهم في توسيع الفكرة عن العالم : الشرط الأول لكل تقدم جغرافي . ويكفي هنا الإشارة الى ابن بطوطة الآنف الذكر .

الاكتشافات البحرية الكبرى

وعلى أثر تطور الصناعة والتجارة نشأت المقدمات الملموسة للتطور اللاحق والأوسع للجغرافية ، وكذلك الاكتشافات الضخمة للطرق البحرية الجديدة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، على أيدي كريستوف كولومبس ، الذي اكتشف أمريكا سنة ١٤٩٢ ، وفاسكودي غاما ، طريق الهند البحري سنة ١٤٩٧ ، وماجلان ، أول من دار حول العالم ما بين العام ١٥١٩ والعام ١٥٢٢ وغيرهم ، ممن توصلوا في أواسط القرن السادس عشر إلى إمكانية رسم القسم الأكبر من اليابسة ، واضعين بذلك أسس بدء اكتشافات المحيطات والبحار للمستقبل (أنظر الخريطة رقم ـ ٢ ـ) . وعلى أثر تطور العلوم الوضعية في القرن السابع عشر حدثت بعض الاختراعات وتحسنت بعض الآلات التي كانت تستعمل في الأبحاث الجغرافية كميزان الحرارة وميزان الطقس والاسطرلاب وغيرها ، مما زاد من علمية المشاهدات والمعاينات الجغرافية . وهنا لا بد من ذكر أهمية تطور علم الفلك للجغرافية . كل هذا نتج عنه رفع مستوى الدقة في رسم الخرائط الجغرافية وفي التجوال أيضاً ، وأدى بالتالي الى نمو الجغرافيا .

الجغرافية الاقتصادية

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت الجغرافية الاقتصادية في

الخريطة رقم - ٢ -

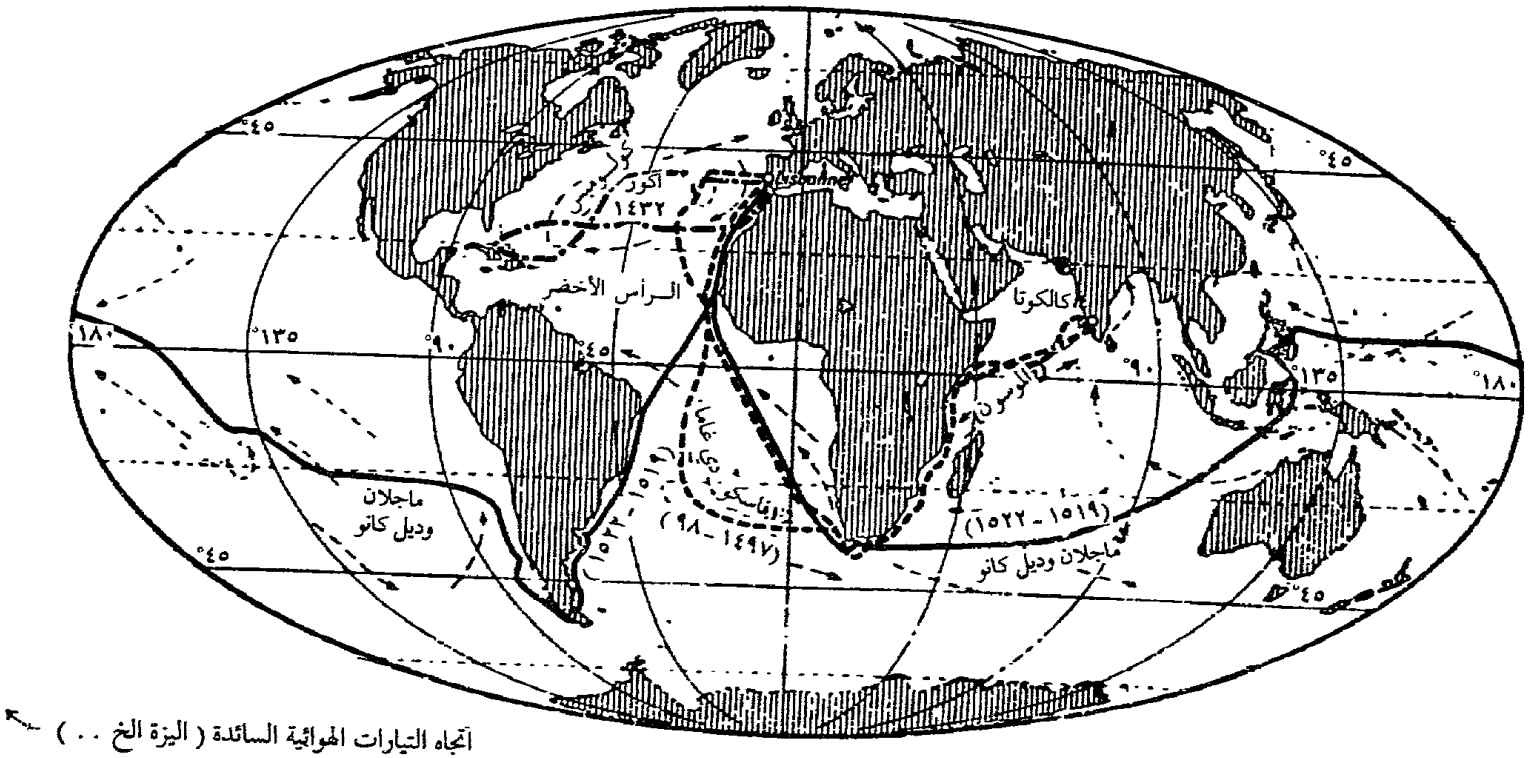

اتجاه التيارات الهوائية السائدة (اليزة الخ . .)

الاكتشافات البحرية الكبرى
(كولومبس ، غاما ، ماجلان)

روسيا . وفي أوائل القرن العشرين لقيت الجغرافية الاقتصادية اهتماماً كبيراً من علماء روسيا ، أمثال أ. راديشيف، ف. بولونين ، م. تشولكوف وس. آرسنيف الذين حاولوا تقسيم روسيا الى مناطق اقتصادية .

كما تنبغي الإشارة إلى أن « الجغرافيا الاقتصادية » فرع من فروع الجغرافيا يستمد الاسم من الجغرافيا والصفة من الاقتصاد . ولعل أول من أطلق هذه التسمية هو الجغرافي الألماني و. غوتز (W. Gotz) في سنة ١٨٨٢[٢]. إنما لا بد من الإضافة هنا إلى أن ذلك صحيح بالنسبة لأوروبا الغربية فقط ، على اعتبار أنه وجد من استعمل هذه العبارة « جغرافيا اقتصادية » قبلاً ، إنما في أوروبا الشرقية وفي العام ١٧٦٠ وهو م. لومونوسوف[٣] ، كما سوف نرى في الفصل الثاني . وقد كانت السيادة قبلاً لما يعرف بالجغرافيا التجارية ، كما سوف نرى أيضاً في الفصل الثاني ، والتي هي فرع من الجغرافيا ، يهتم بانتاج السلع الرئيسية وتجارتها العالمية ، بشكل وصفي إحصائي ، وقلما يهتم بالنواحي الاقتصادية والسياسية ، والتي لها مكانة هامة في تفسير الحقائق ، التي تصفها الجغرافيا التجارية (١) .

الكسندر فون همبولدت ، كانت ، ريتر

الكسندرفون همبولدت

وقد برز في النصف الأول من القرن التاسع عشر العالم الألماني الكسندر فون همبولدت (١٧٦٩ - ١٨٥٩) حامل الأفكار المادية والمشهور في اكتشافاته لأمريكا الوسطى (١٧٩٩ - ١٨٠٤) ووصفها الرائع ، الذي أدّى الى وضع مجموعة هامة من قوانين الجغرافية الطبيعية . وقد نشر في سنة ١٨٦٤ ، في القسم الأول من مؤلفه الشهير « كوسموس » عرضاً موجزاً لنظريته في الجغرافية الطبيعية ، القائمة على المبادىء المادية ، والتي تشكل الأساس لأعماله الأخرى . فالواقع ان همبولدت هو مؤسس الجغرافيا الطبيعية المقارنة . فلم يكن يكتفي بمقارنة مختلف البلدان والمقاطعات ، بل أيضاً العمليات الطبيعية والنشاطات البشرية . وقد كان أول من لفت النظر الى « أهمية الإشارات الرقمية الدقيقة وكل ما من شأنه أن يحدث المقارنة الذكية للمعطيات المتشابهة »[٤]

---

(٢) نقلاً عن د. محمد محمود الصياد ، مقدمه في الجغرافية الاقتصادية ، بيروت (؟) ، (مع الاشارة الى أن التعريف بالكتاب بتوقيع المؤلف وبيروت ، الروشة في مطلع عام ١٩٧١) ص ١٧ . (فيما بعد د. محمد محمود الصياد، مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ، ص . . .) .

(٣) Y. Saouchkine, Géographie Economique, Theorie et Méthodes, Editions du Progrés, Moscou 1980. (Saouchkine, Geographie Economique. p : فيما بعد) .

(٤) A. Humboldt, Tableaux de la nature, Guide et J. Baudry Librairies-éditeurs, t 1, Paris 1851, p. XIV. (Humboldt, Tableaux de la nature, p.. فيما بعد . . .)

وقد أغنى علم الجغرافية بتطبيقه معرفته في الأحداث الطبيعية والبيولوجية على الترتيب المنظم والوصف المقارن للظواهر أو الأحداث التي شاهدها أو شاهدها غيره ، وعمل على قياس الحدث الذي يشاهد (خطوط الحرارة على الخرائط لأمريكا الوسطى) . فقد كان يؤمن بأن معرفة العالم تكونت بالمشاهدة المباشرة للطبيعة ومعاينتها . كما استعمل المعلومات الاحصائية أيضاً ، وبانتباه كلي ، التقدير للسكان ، في حال عدم توفر المعلومات الاحصائية .

كان همبولدت موسوعياً بحكم تكوينه الثقافي ، وهو من كبار علماء الطبيعة وكبير جغرافيِّي زمانه. كما كان له الأثر الملموس في الجغرافية . فهو ، كما يقول فيدال دي لابلانش « يتميز بتعبئة الأحداث والوقائع لتحويلها الى معادلات فمعطيات قابلة للمقارنة »[٥] . فعوضاً عن درس الأحداث والوقائع المناخية والنباتية والجيولوجية وغيرها بشكل منعزل يعمد الى تفحصها بعلائقيتها فيما بين بعضها البعض وتوزعها أيضاً . بتعبير آخر يتناولها حسب مبدأ التناسق والتناغم العلائقي ، الذي هو أيضاً في أساس البحث في الجغرافيا . فهو يفضل على دراسة الأحداث بشكل منعزل ، بالرغم من جدتها وحداثتها ، دراستها في تسلسلها الزمني وتوزعها المكاني . وقد أوصى بوضع الأطلسي الخرائطي « أطلس برغوس الطبيعي » ، حيث عمم تمثيل الحرارة بخطوط خاصة على الخرائط : خرائط « الأيزوترم» (Isothermes) .

فالخطوة التي خطاها في الوصف الجغرافي من النوعية الى الكمية تشكل اغنا كبيراً لتاريخ تطور الجغرافية . كل ذلك جعل فردريك انجلز يعتبر همبولدت في عداد كبار الطبيعيين الذين احدثوا شرخاً في المفهوم الميتافيزيكي للطبيعة . وقد اهتم بشكل خاص بمسائل العلاقة المتبادلة فيما بين الانسان والطبيعة ، وبالتالي بالمميزات الجغرافية المتأتية عن النشاطات الاقتصادية لسكان مختلف البلدان .

فهذا العالم كان يعمل « لمشاهدة الطبيعة بمجملها والتأمل بها وفي الوقت نفسه الإحاطة بالنشاط المشترك لكل القوى التي تحركها »[٦] . وقد كان يعتبر أن مهمته البرهنة على « التناغم الداخلي للقوى الطبيعية » والمساعدة على لحظ « الانطباع العام للصورة الشاملة »[٧]

الواقع انه في العلاقة المتبادلة فيما بين الانسان والطبيعة عند همبولدت ، يتكون

---

(٥) نقلاً عن : Chozier , Hist. Geographic, p. 90

(٦) Humboldt, Tableaux de la nature: p. IX- X

(٧) Ibidem

للمطّلع على كتاباته الانطباع للدور المعتدل للطبيعة في تطور شعوب مختلف البلدان . فقد كان يهتم أكثر بكثير في دور الانسان في المعرفة وفي تطوير الطبيعة . ويقول بهذا الصدد : « ان معرفة خاصية بعض المقاطعات تعود ، عبر العلاقة الحميمة ، للتاريخ البشري والحضارة »[٨] . فقد ركّز على النشاط الخلاق والمبدع للانسان في الطبيعة ، في العلاقة المتبادلة بينهما كما أشار الى كبير دور المعطيات الكمية وأدخل الطريقة المقارنة في الدراسات الجغرافية ، وكما أسلفنا . نكتفي بهذا القدر عن هذا العالم الفذ مختتمين بالإشارة الى انسانيته العريقة وهو القائل بأن لكل علم انعكاساته ومداخلاته الانسانية ؛ الأمر الذي يسمح لنا بالقول بأنه كان من أنصار « العلم للحياة » وبالاستنتاج المنطقي المتماثل « الفن للحياة » . وموقف كهذا وفي أيامه ومن أمثاله قمة في التقدمية في مجرى التطور الحضاري للانسانية جمعاء .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استمر تطور وإنتشار الأفكار المادية في الجغرافية على يد ف. ريختوفن وأ. م. ديفيس وغيرهما .

كانت

على أن الأفكار التي كانت ترعاها الأوساط الرسمية ، سيما في أوروبا ، أثرت على الجغرافيين ، أمثال كانت (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) الفيلسوف الألماني ، استاذ التفكير المنطقي ، إنما الشكلي ، والذي درّس فترة طويلة الجغرافية في جامعة كونيكسبرغ في القرن الثامن عشر ، وكذلك على كارل ريتر (١٧٧٩ ـ ١٨٥٩) في القرن التاسع عشر ، وأ. هتنر في القرن العشرين ، حيث لوحظ اتجاه للجمع والموافقة بين المفاهيم الميتافيزيكية والمادية في الجغرافية الطبيعية وكذلك الاقتصادية ، وبشكل خاص في دراسة البلدان عند معالجة مواضيع السكان والاقتصاد ، مثالنا على ذلك نظرة كانت في الجغرافية . فقد كان يرى في الجغرافية الطبيعية اختزالاً للطبيعة نفسها وأساساً ليس فقط للجغرافية وإنما أيضاً لكل الجغرافيات الممكنة التي عدّد خمساً منها .

١ ـ الجغرافية الرياضية ، وهي التي تهتم بقياس شكل وحجم وحركات الأرض ومركزها في الجهاز الشمسي .

٢ ـ الجغرافية الأخلاقية ، وهي تعداد لمختلف عادات وخصائص الجنس البشرى .

٣ ـ الجغرافية السياسية ، وهي دراسة البلاد ومؤسساتها الحكومية .

٤ ـ الجغرافية التجارية ، وهي التي تهتم بالمتاجرة بفائض الانتاج في البلاد .

٥ ـ الجغرافية الدينية ، وهي التي تهتم بتوزيع الأديان في العالم .

---

(٨) Ibid., t 2, p.p. 15-16

أما ريتر ، وهو ألماني الأصل كهمبولدت وأصغر منه بعشر سنوات وعمل في الوقت نفسه الذي كان يعمل فيه ولمدة ٣٠ سنة في برلين ، حيث أصبح استاذاً لجامعتها ، وبدأ من العام ١٨٢٠ وعضواً لأكادمية العلوم فيها بدأ من العام ١٨٢٢ ، فيختلف عن همبولدت في طريقته في العديد من الوجوه ، من حيث الخلفية ومن حيث تناول الموضوع . هذا بالرغم من أنه كان يعتبر همبولدت استاذه.واستند اليه في الكثير من كتاباته . ذلك أنه في الواقع كان أقرب الى كانت منه الى همبولدت ، من حيث أنه جمع المفاهيم المادية الى الميتافيزيكية في علم الجغرافية . فقد أثّرت مفاهيمه الدينية وكذلك التاريخية على كتاباته وكان فيما كتب أقرب الى جغرافية التاريخ منه الى تاريخ الجغرافية .

والواقع أن ريتر ، في تفسيره للظواهر الاجتماعية ، دخل إطار « الحتمية الجغرافية » التي سوف نستعرضها في هذا الفصل . وقد كان من أنصار المثالية الفلسفية ، وحاول أن يبرهن على الخاصية الإلهية لظهور الأرض وتأثير الطبيعة في مصائر الناس . وقد شكل ذلك ، فيما بعد ، أهم مصادر الجيوبوليتكا البورجوازية ، والتي سوف نرى في الفصل العاشر من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

كما كان ريتر يرى أن تاريخ الشعوب مشروط بتطور الوسط الذي تعيش فيه ، في حين أن تطور الطبيعة مكتوب من قبل « الكائن الأعلى » ، وبالتالي فهو عكس همبولدت المادي وبالامكان الإلتباس في تفسير أعماله ، كونه أحياناً يبدو مادياً معطياً الأولوية للطبيعة وقوانينها المستقلة عن الانسان وأحياناً مثالياً توافقياً يرى التناغم التام بين الطبيعة والأمم التي تسكن الأرض . إنما بالرغم من ذلك فقد لعب دوراً كبيراً في تطور الجغرافيا . فقد شدّد على « الطريقة المقارنة » ، التي أوجدها همبولدت ، رابطاً بوحدة موحدة الجغرافيا والتاريخ ، معللاً مختلف أحداث نشاط الإنسان في الطبيعة . وقد كان تأثيره كبيراً على معاصريه ومن أتى بعدهم ، خصوصاً فيما يعود لمقارنته تاريخ الطبيعة وتاريخ البشرية وتقديمها بشكل ملفت للنظر . فمن الذين تابعوا محاضراته في جامعة برلين ماركس الشاب وإليزة ركلو (Elisée Reclus) وأرنولد غويو (Arnold Guyot) وب. سيميونوف تيان شانسكي (P. Séménove-Tian-Chanski) وغيرهم من العلماء اللامعين .

بالنتيجة بالإمكان القول أن همبولدت وريتر يشكلان محطة مهمة في تطور الجغرافيا بأخذهما بالطريقة المقارنة ، التي أخذ بها في باقي العلوم في القرن التاسع عشر . على أنهما لم يعطيا اهتماماً ملحوظاً للجغرافيا الاقتصادية ولم يحللا قضاياها الرئيسية ، ولذلك تناولناهما في هذا الفصل الأول .

وباختصار بالإمكان القول أن اكتشاف الأرض يعود لتاريخ توسع العالم المعروف من قبل الأوروبيين ، والوصف التفسيري الذي أعطوه لهذه الأرض يسجل تاريخ الجغرافية .

وبالاستناد الى تاريخ الجغرافيا بالامكان القول « إن الجغرافيا عادت الى الظهور وسط العلوم في الأزمنة المعاصرة كأداة وكمحصّلة للاكتشافات الكبرى وكمحرك في الوقت نفسه للمغامرة »[٩] . نوافق هذا الرأي لبيير جورج في كتابه « طرق الجغرافيا » .في شقه الأول ونخالفه بالنسبة للثاني . ذلك أن المغامرة ، في نهاية المطاف ، تأتي لتلبية الحاجات الاقتصادية أو غير الاقتصادية الحاملة في طياتها الحاجات الاقتصادية ؛ وليست غاية بحد ذاتها . هذا مع الاشارة الى أنها إذا ما وجدت أحياناً فعلى أساس الاستثناء ليس إلا .

في القرن الثامن عشر ظهرت الجغرافيا كمنتوج للاحصاء ، الذي كان ، في الحركة الفلسفية آنذاك ، أول علم للميزانيات . وقد عنت كلمة إحصاء آنذاك الدراسة الوصفية للطاقات الوطنية والاقليمية أكثر من التناول الكمي لموضوع غير متوفرة معطياته الرقمية . وقد كان لهذا الاحصاء غرضان : الأول تعريف الادارة الحكومية بإمكانيات مقاطعاتها والثاني تعريف المنظمون (رجال الأعمال) بحظ نجاحات مضارباتهم في الانتاج . هذا في حين أن علم الخرائط والطوبوغرافيا هما من أسس الفن الحربي .

وفي القرن التاسع عشر كان لأعمال همبولدت وريتر ـ اللذين أشرنا اليهما سابقاً ـ النظرية صداها البعيد المدى والمنقطع النظير ، في عصر أخذت تؤسس فيه ، في كل العواصم الكبرى ، الجمعيات الجغرافية[١٠] برعاية الدول وبورجوازية رجال الأعمال ، الباحثين بظمأ عن المعلومات التي يمكن أن تساعدهم في سياسة اقتسام العالم وجذب الاعدادات اللازمة الى الحملات الحربية الرامية الى الغزو والاستثمار . وفي تلك الفترة أخذ العلماء يعملون ليعطوا للجغرافيا مكانها في المفهوم العقلاني للمعرفة . فالحتمية الدوغماتية تناقضت مع جدلية الطبيعة ، « كما راتزل مع فيدال دي لابلانش »[١١] . وفي تلك الفترة حصل الازدهار الأكاديمي للجغرافيا . كما أن أوروبا

---

(٩) Pierre George, les Méthodes de la Geographie, Coll. «Que Sais-je?», P.U.F. , Paris 1970, p. 14 (P. George, les Méthodes de la géographie, p. فيما بعد)

(١٠) انظر الفصل التاسع : تنظيم الجغرافيا الاقتصادية والهوامش العائدة له من القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم .

(١١) انظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني ـ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا وهوامشه أيضاً .

أحست بمقدرتها الذاتية وتناقضاتها الداخلية وتفوقها على باقي العالم ، أيضاً . وقد نمّت أوروبا في مدارسها الجغرافيا الوطنية ، التي ترمي كالتاريخ الوطني ، الى تحريك الضمير الوطني وحب الوطن ان لم يكن القومية والضمير الاقليمي ، الذي هو جزء منها ؛ وأيضاً الجغرافية العالمية ، والتي تؤكد تفوقها ـ أوزوبا ـ وتؤجج المصالح المتناقضة ، التي تؤدي الى العمليات الاستعمارية .

فالجغرافيا الاقتصادية ، بمعنى جغرافية الأسواق الكبرى والمواد الأولية ، (بمعنى الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية للعالم) وكذلك الجغرافيا الاستعمارية ، هما منتوج أزمات السنوات ١٨٨٠ ـ ١٩٣٠ . ففي إطار هذه الوظائف المختلفة ، تأخذ الجغرافيا ، علاوة على الجغرافيا الحربية ، مكانها كعلم في الصفوف الأولى . فهي تؤمن تجسيد الميزانيات للمعلومات المتراكمة ، لأجل نفاذ الجيوش والتجار وكذلك المهندسين والمستعمرين ، وأيضاً تسليط الضوء على تزايد نفاذهم ، بالطبع في المستعمرات .

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين برزت معظم فروع الجغرافية ، سيما الطبيعة ، حيث علم المناخات وعلم المياه وجغرافية النباتات وجغرافية المحيطات وجغرافية الأرض ، الخ . . . وذلك نتيجة تشكل المدارس الجغرافية وبروز نوعي الجغرافيا . فلنر ذلك إنما بمنتهى الإيجاز .

المدارس الجغرافية ، الجغرافية العامة والجغرافية الإقليمية

المدرسة الألمانية

وهي الأولى من حيث الانتظام والوجود . وقد استلهمت كارل ريتر بشكل مباشر واتجهت بشكل خاص نحو الجغرافية العامة ، نحو البحث المنظم للشروط التي تعمل لتوزيع الأحداث على سطح الأرض ، وسواءٌ أكان ذلك في الجغرافية الطبيعية أم في الجغرافية البشرية . ومن أبرز جغرافيّي هذه المدرسة أ. بنك في المورفولوجيا وج. هان في جغرافية المناخ وف. راتزل في الجغرافية الانتروبولوجية وكذلك الجغرافية السياسية .

المدرسة الفرنسية

وقد اهتمت بالناحية الاقليمية ، التي ميزتها عن المدرسة الألمانية ، التي اهتمت بالناحية العامة للجغرافية ، كما ذكرنا . ومؤسسها هو ب. فيدال دي لابلانش . وهو مؤرخ لامع الذكاء ، ذو فكر واقعي وعدو لكل جمود . وقد أوحى لعدد من العلماء بالعديد من المؤلفات وشجعهم على العمل عليها ، امثال ام. دي مارتون وأ. ديمنجون ور. بلنشار وج. سيون وم. سور وغيرهم ممن فضلوا الاهتمام بالعمل في الدراسات المونوغرافية للمقاطعات الفرنسية على الإهتمام بالقوالب الجاهزة للجغرافية العامة .

على أن هذا الموقف الفكري لم يؤد الى إهمال الجغرافية العامة وبشكل خاص الجغرافية البشرية ، عند فيدال دي لابلانش نفسه صاحب هذا الموقف وكذلك ج. برونز وأ. ديمنجون ، وأيضاً « المورفولوجيا » عند ام. دي مارتون وهـ. بولغ وغيرهما .

المدرسة الاميركية

وقد تخصصت في تطور تضاريس الأرض . وقد كان ذلك بتأثير الجيولوجيين ـ المعدنيين ، المشاهدين اللامعين ، الذين اجتذبتهم أكثر وأكثر العلاقات فيما بين الجيولوجيا والعمليات الجغرافية الطبيعية والمناخية . على أن الانصاف يقتضينا رد طابع المدرسة الاميركية الى و. م. ديفيس . وهو فلكي أصبح جغرافياً بفضل الرحلات وأعطى للمدرسة الأميركية قوة منطق إستنتاجات الرياضيات وبشكل خاص في عرضه النظري المتعلق بالهضبات (سطح الأرض القاري الناتج عن التآكل) ودورة التآكل (الشباب ، النضج ، الشيخوخة) . وقد أخذ بذلك فيما يعود للهضبات البحرية د. و. جونسون .

لكن رغم هذه المدارس فالمؤتمرات الجغرافية (القاهرة سنة ١٩٢٤ ، كمبريدج سنة ١٩٢٨ ، فرصوفيا سنة ١٩٣٤ ، امستردام سنة ١٩٣٨ ، الخ . . . . .)[١٢] ، برهنت على أن مختلف العلماء من مختلف البلدان متماسكون وحقل أبحاثهم ينتظم في قسمين : الجغرافية العامة والجغرافية الأقليمية .

الجغرافية العامة

وهي تعمل للوصول الى الثابت والدائم في احداث الأرض ، وذلك بضم هذه الأحداث واستيضاحها ، بمقارنة بعضها مع بعض ، بغية تفسير شروطها . فكل حدث ، سواء أكان نهراً أم مجمعاً سكنياً أو تياراً بحرياً أو هجرة بشرية ، يجب أن لا ينظر اليه بحد ذاته بل كجزء من كل . فالمعنى للتكرار المنتظم في احداث سطح الأرض ومقارنتها هو في أساس تفسير الجغرافيا .

والجغرافيا الطبيعية العامة تحوي أولاً الجغرافيا المناخية ، التي تهتم بأنواع المناخ والدورات الموسمية والمناطق المناخية ، وثانياً الجغرافيا المورفولوجية (الجيومورفولوجيا) ، التي تدرس تضاريس الأرض وتشكلها نتيجة التآكل (في المياه الجوفية والسطحية والبحرية والجليد) ، وأخيراً الجغرافيا النباتية والجغرافيا الحيوانية .

أما الجغرافيا البشرية العامة فموضوعها الأساسي هو تحديد امتداد الجنس

---

(١٢) للمزيد من التفاصيل بالنسبة لهذه المؤتمرات بالإمكان مراجعة الهامش رقم ـ ٣٩ ـ العائد للفصل التاسع : تنظيم الجغرافية الاقتصادية من القسم الأول : الجغرافية الاقتصادية : التاريخ والنظرية والتنظيم .

البشري وبالتالي تفحص السكان وتغيرات كثافتهم . كما تهتم بدراسة المناظر المحدَّدة بالسكن (المجموعات المدينية والريفية) وبوقائع الانتاج (الزراعة ، الصناعة ، الخ . .) وبطريقة الحياة .

واما الجغرافيا الاقتصادية العامة فتهتم من جهة بالمواد الأولية ومصادر الطاقة (الانتاج ، الصناعة ، التجارة) حيث نبقى في الناحية التطبيقية ، ومن جهة ثانية بالمسائل التي يطرحها مجموع المعدات والتكنيك والتبادل ، حيث نلج الناحية النظرية .

الجغرافية الاقليمية

وهي تدرس تضافر احداث الجغرافية العامة في خاصيتها الاقليمية . فلكل منطقة طابعها الخاص . فالمنظر الحالي لا يعود فقط للتضاريس وإنما أيضاً للنباتات ذات الأشكال والأوضاع الحاملة آثار المناخ والإنسان ، وكل بصمات هذا الإنسان ، في سعيه الدائم لتأمين عيشه وتنظيم نشاطه . وبذلك تصبح الجغرافيا الأقليمية بمثابة الوقاية من فكر نظام الجغرافيا العامة . فالتعميمات المائعة والمدّعية لا يعود لها معنى بالنسبة لمن يقف على أرضية الواقع ، لمن يقف في بقعة معينة ملموسة ذات خصائص معينة مميِّزة . وهذا من أهم حسنات الجغرافيا الأقليمية .

بعد هذا لا بد من نظرة ثانية في هذه المدارس وهذا التقسيم الثنائي . فبإمكاننا أن ندرج المدرستين الألمانية والأميركية في قسم الجغرافية العامة ، لتناولهما مواضيعهما من رؤيا عامة شاملة . هذا في حين أن المدرسة الفرنسية تندرج في قسم الجغرافية الاقليمية ، التي تشكل موضوعها بالضبط . كما تنبغي الإشارة الى مصطلحات الجغرافية الطبيعية العامة والجغرافية البشرية العامة والجغرافية الاقتصادية العامة ، حيث لنا عودة ايضاحية لها في التمهيد المنهجي للفصل الحادي عشر : مفهوم ومواضيع الجغرافية البشرية من القسم الثاني : الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا . هذا الى جانب وضع النقاط على الحروف بالنسبة اليها في إطار المقارنة بين المدرستين البورجوازية والماركسية في الجغرافيا الاقتصادية . على أنه يصدمنا هنا عدم ذكر اسم الكنسدر فون همبولدت في عداد أسماء كبار الجغرافيين في المدرسة الألمانية ، لدى « رنيه كلوزية » في كتابه « تاريخ الجغرافيا » ، مع العلم انه له مكانة مميزة ، كما أسلفنا . هذا كما يصدمنا أيضاً عدم الاشارة الى المدرسة الروسية قبل الثورة ، في القرن الثامن عشر ، وكذلك عدم الاشارة الى المدرسة الماركسية ، بعد الثورة من قبل « رنيه كلوزيه » صاحب كتاب « تاريخ الجغرافية » المذكور لدى استعراضه المدارس الجغرافية . فهل من المعقول الوصول الى القرن العشرين واستعراض مختلف المدارس في الجغرافية من دون ذكر هذه المدرسة : المدرسة الماركسية . هذا التقصير نستدركه نحن ونعوضه فيما بعد في العنوان الأخير لهذا الفصل : الجغرافية الطبيعية وعلاقتها

بالجغرافية الاقتصادية ، حيث التحديد للجغرافية ومفهومها من رؤيا ماركسية ، يشكل مضمون هذه المدرسة ، التي تعمل لتغيير العالم .

أما بالنسبة للتقسيم الثنائي الى جغرافية عامة وجغرافية اقليمية ، فلنا أيضاً عودة إليه في الفصل الخامس : علاقة الجغرافية الاقتصادية بمختلف العلوم من هذا القسم الأول : الجغرافية الاقتصادية : التاريخ والنظرية والتنظيم .

وقد سيطرت فترة طويلة في كل من الجغرافية الطبيعية وكذلك الاقتصادية ، سيما في البلدان الرأسمالية ، نظرية الحتمية الجغرافية (Le Déterminisme Géographique) ، حيث يعزي تطور المجتمع البشري ، بشكل أساسي ، الى الظروف الطبيعية أو الوسط الجغرافي بأكمله (Le Milieu Géographique ou Environnement) وليس طريقة انتاج الخيرات المادية ، كما تقول بذلك النظرية الماركسية .

هذا ونظراً للدور الإيجابي فترة من الزمن والسلبي فيما بعد واليوم ، الذي لعبته وتلعبه نظرية الحتمية الجغرافية ، لا بد من استعراضها ، حتى السريع ، الأمر الذي يوجب الاستعراض الأسرع لما ترتكز عليه ، عنينا الوسط الجغرافي . اذن ما هو الوسط الجغرافي ؟ ما هي الحتمية الجغرافية ؟ هذا مع العلم أنهما عبارتان متلازمتان عضوياً .

الوسط الجغرافي

الوسط الجغرافي هو الطبيعة المحيطة بالمجتمع والتي تشكّل الشرط الضروري الاستمراري لحياة الناس . ومع تطور المجتمع يتغيّر ويتسع اطار الأحداث الطبيعية الداخلة في تاريخ النشاط البشري هذا وفي المؤلفات الجغرافية غالباً ما تستعمل عبارة الوسط الجغرافي كبديل لقشرة الكرة الأرضية .

هذا وقد لفت موضوع دور الوسط الجغرافي في تطور المجتمع ، منذ القديم ، نظر المفكّرين اليه . فقد اهتم به المفكر العربي عالم الاجتماع ابن خلدون والمفكران الفرنسيان ج . بودان وش . مونتسكيو والمؤرخ الانكليزي هـ . بوكل والجغرافي وعالم الاجتماع الفرنسي إ . ركلو والعالم الروسي ل . متشنكوف والجغرافي الألماني ف . راتزل وغيرهم ممن رأوا للوسط الجغرافي دوراً فعّالاً في تطور المجتمع . وهذا التفسير للتاريخ ليس بعلمي ، ومع ذلك فقد لعب دوراً « إيجابياً » في الصراع مع وجهة النظر الدينية الى الوجود في فترة نهوض الرأسمالية . هذا وممثلو الاتجاه الجغرافي في علم الاجتماع البورجوازي الحديث هم الجغرافيون الاجتماعيون الاميركان أمثال ا . هنتينغتون وك . ميلز وغيرهما ، ذوو التعاليم عن الوسط الجغرافي ، المناهضة للتعاليم الماركسية حول الدور الحاسم لطريقة انتاج الخيرات المادية في تاريخ المجتمع . وقد انتقدت الماركسية

مختلف النظريات البورجوازية ، أمثال الحتمية الجغرافية والجيوبوليتكا[١٣] والبيئوية (Environnement) حول الوسط الجغرافي وبرهنت على أن الطبيعة والوضع الجغرافي للبلاد لا يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على القوانين الداخلية لتطور المجتمع وابدال نظام اقتصادي ـ اجتماعي بآخر ، إنما بإمكانها مع ذلك إسراع أو تصعيب وبالتالي إبطاء هذا التطوّر . واثر الوسط الجغرافي نفسه على المجتمع كأثر المجتمع نفسه على الوسط الجغرافي ، كلاهما يتوقف على مستوى تطور الانتاج المادي وخاصة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم .

فالواقع أن جذور هذا الموقف من الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية وكذلك الامكانية الجغرافية فيما بعد وكما سوف نرى ، جذور هذا الموقف تكمن في الموقف من العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، كوحدة جدلية ، تتبلور في النظرة المادية الى الوجود ، والتي تتجلى لدى مؤسسي الماركسية ـ ماركس وانجلز ـ في مؤلفهما « الايديولوجيا الألمانية » . فقد ورد لديهما بهذا الصدد ما يلي : « نحن لا نعرف سوى علماً واحداً ، هو علم التاريخ . والتاريخ يمكن أن يُنظر اليه ويُتفحص من زاويتين ، فنصبح أمام تاريخ الطبيعة وتاريخ الانسان . ومع ذلك فهاتان الظاهرتان غير منفصلتين ، إذ طالما وجد الانسان فتاريخه وتاريخ الطبيعة يشكلان شرطين لبعضهما البعض »[١٤] . وفي مكان آخر من نفس المؤلف يرد « كأننا هنا بصدد « شيئين » منفصلين ، كأني بالانسان ليس دوماً تجاه طبيعة تاريخية وتاريخ طبيعي »[١٥] .

فبناء عليه ، فالنظام الاشتراكي بالمقارنة مع النظام الرأسمالي ، يخلق ، حسب مفهوم المدرسة الماركسية ، إمكانيات جديدة لم تكن موجودة من قبل لتغيير الطبيعة وبسرعة ، واستعمال ميزاتها لتأمين حاجات الشعب الشغيل ، وهذا هو الأهم . نوافق هذا الرأي في شقّه الثاني دون الأول . فالواقع أن للنظام الرأسمالي أيضاً إمكانيات ضخمة للغاية لتغيير الطبيعة ، وإن كان ليس في نفس السرعة أحياناً ، بالنسبة للنظام الاشتراكي ، إنما من دون شك هناك تساو ، ولو متفاوت زمانياً ومكانياً ، في التأثير بالطبيعة والعمل على التغيير فيها . لكن عندما نقول لماذا ولمن يبدأ الخلاف بين النظامين .

الحتمية الجغرافية

تعتبر الحتمية الجغرافية من الابتذال الجغرافي المستند الى المفاهيم الاجتماعية ،

---

(١٣) انظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

(١٤) K. Marx et F. Engels, L'idéologie Allemande, Editions Sociales, Paris 1968, p. 45.
(Marx et Engels, L'Idéologie Allemande p. فيما بعد)

(١٥) Ibidem p. 55

وهي تحاول شرح أحداث وظواهر حياة المجتمع بخصائص الطبيعة وظروف الوضع الجغرافي للبلاد والأقاليم . فالحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك خصائص المعيشة لسكان بلاد ما أو اقليم ما ينظر اليها ممثلو الحتمية الجغرافية كنتيجة لأثر فعل الظروف الطبيعية . فهم يرون في الوسط الجغرافي ومتفرعاته القوى المحددة الرئيسية لتطور المجتمع . أما الماركسية فقد برهنت على عدم صحة الحتمية الجغرافية وحدّدت القانونية الصحيحة لتطوّر المجتمع وكذلك العلاقة بين المجتمع البشري والوسط الجغرافي . فرأت وحدة جدلية في العنصرين الطبيعي والإجتماعي . وقد سبق وأشرنا الى ذلك في عرض الوسط الجغرافي ، ونعود الآن لنركّز على جدلية هذه العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، إنما من رؤيا تاريخية وعبر تطور الانتاج وعلاقات الانتاج الاجتماعية . وبهذا الصدد يقول ماركس في مؤلفه « العمل المأجور ورأس المال » الذي صدر عام ١٨٤٧ : «في عملية الانتاج لا يكتفي الناس بالتأثير في الطبيعة فقط ، إنما يؤثرون أيضاً في بعضهم البعض . فهم لا ينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم بشكل معين وبالتبادل لنشاطاتهم فيما بينهم . فكيما ينتج الناس يدخلون مع بعضهم البعض في علاقات محددة ومتبادلة ، وفقط في حدود هذه العلاقات الاجتماعية المحددة والمتبادلة يتجسد تأثيرهم في الطبيعة فيكون الانتاج »(١٦) . .

فالواقع أن تاريخ العالم والأرض حوى تشكيلات من أنواع مختلفة : منها الطبيعة ، كالتشكيلات الجيولوجية والبيولوجية الخ . . . ، ومنها الاقتصادية ـ الاجتماعية كأنظمة الاقطاع والرأسمالية والاشتراكية . وخارج هذه التشكيلات التاريخية الملموسة ، الطبيعية منها والاجتماعية ، لا يوجد انتاج وعلاقات متبادلة بين الطبيعة والمجتمع(١٧) .

إذن فالقوة الرئيسية والمحددة لتطور المجتمع هي طريقة انتاج الخيرات المادية . فالوسط الجغرافي بالتالي يمكن أن يكون له تأثير هام ، لكنه غير حاسم ، على تطوّر المجتمع ، على اعتبار أنه بإمكانه أن يسرع أو يبطىء هذا التطور ليس إلاّ .

وأولى المقولات حول الوسط الجغرافي المحدد لتطور المجتمع البشري تعود للزمن القديم (ابقريط وسترايون) . وفي القرن الثامن عشر حاول الفلاسفة المادّيون الفرنسيون تفسير احداث حياة المجتمع بالظروف الجغرافية ، وبهذا الصدد يعار اهتمام كبير لدور المناخ (مونتسكيو) . وقد استعملت الحتمية الجغرافية آنذاك كسلاح في الصراع مع الكنيسة الكاثوليكية ، مع النظريات الدينية الى الوجود ، والتي تفسر

---

(١٦) K. Marx, Travail Salarié et Capital ,Editions sociales, Paris 1969, p. 29
(فيما بعد Marx. Travail Salarié et Capital p.)

(١٧) للتوسع بهذه النقطة بالامكان مراجعة كتاب : Saouchkine, Géographie Economique

احداث الحياة بقوى ما وراء الطبيعة . وقد حاولت الحتمية الجغرافية دراسة ووضع قوانين لتطور المجتمع دون اللجوء الى الدين . وبالتالي فقد لعبت الحتمية الجغرافية في هذه الظروف دوراً إيجابياً وتقدمياً . هذا بالرغم من أنها حوت في ذاتها بعض الأفكار السلبية والرجعية ولو بشكل غير متطوّر ، لا سيما الاعتراف بعدم تساوي الشعوب التي تعيش في مختلف الظروف المناخية وتفسير الرق والحكم المطلق الخ . . ، بالظروف الطبيعية . وقد عكست الحتمية الجغرافية صراع الطبقة البورجوازية الصاعدة مع الاقطاعية . وفيما بعد عندما وصلت البورجوازية الى السلطة أخذت الحتمية الجغرافية تلعب دوراً رجعياً ، كوسيلة لتبرير الاستثمار الاستعماري (بوكل) والحروب العدائية (راتزل)[١٨] . هذا وأفكار راتزل كان لها تأثيرها الأكبر في الولايات المتحدة الأميركية ، وبشكل خاص في أوائل القرن الذي نعيش ، حيث تطورت الحتمية الجغرافية في كتابي إ. سمبل (E. Semple) : « التاريخ الأميركي وظروفه الجغرافية » و« تأثيرات البيئة الجغرافية » وأيضاً ، إنما بشكل أقوى ، في كتاب إ. هنتينغتون (E. Huntington) « الحضارة والمناخ » . وقد استعملت الحتمية الجغرافية بشكل خاص وواسع في مرحلة الامبريالية ، عندما ظهر المفهوم الخاطىء بل الكاذب للجيوبوليتكا . وقد دافع عن هذا الموقف للحتمية الجغرافية في هذه الفترة العديد من الجغرافيين البورجوازيين أمثال هنتينغتون ومكندر[١٩] ونيك وغيرهم : وقد بالغ ، بالمناسبة ، بليخانوف في الدور الذي لعبه الوسط الجغرافي في تاريخ روسيا .

وفي الوقت الحاضر فإن نظرية الحتمية الجغرافية تستعمل بشكل واسع في البلدان البورجوازية للدفاع عن النظام الرأسمالي وكذلك السياسة العدوانية للأوساط الأمبريالية . وهناك البيئوية التي تعتبر نوعاً من الحتمية الجغرافية وهي واسعة الانتشار في الولايات المتحدة الأميركية .

وفي الواقع فإن الحتمية الجغرافية اقتربت كثيراً من مفاهيم الجغرافيا السياسية ، إنما بمظاهرها الأكثر رجعية . فالكثير من آراء راتزل في الجغرافيا السياسية عرفت تفسيراً أكثر رجعية مما لديه ، وخصوصاً في أعمال الجغرافي البريطاني أ. مكندر ، الذي صدر له في العام ١٩٠٢ : « بريطانيا والبحار البريطانية » (Britain and British Seas) ومؤلفات أخرى فيما بعد ، راهنت على الشروط للاستراتيجية العالمية وسياسة الدول . وفي العام ١٩١٦ ظهرت دراسة الجغرافي السويدي رودولف كجلين (Rudolf Kjellen) « الدولة ـ شكل الحياة » (L'Etat, forme de la vie) ، وحيث تطورت مفاهيم راتزل ومكندر إلى أقصى الحدود . وهذا ما سوف نراه في الفصل العاشر :

---

(١٨) أنظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

(١٩) انظر الفصل العاشر : الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

الجيوبوليتكا من القسم الثاني : الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا . أما البيئوية فنظراً لأهميتها وكونها أصبحت من موضوعات الجغرافيا الاقتصادية الحادة علمياً وحياتياً ومن « صرعات » العصر ، ان جاز التعبير ، إعلامياً ، فسوف نفرد لها عنواناً خاصاً فيما يلي .

البيئوية (٢)

وهنا بإمكاننا القول ان الوسط يتحول الى بيئة ، مع الزمن ، نتيجة الجدلية في الفعل وردة الفعل فيما بينه وبين المجتمع القائم عليه . هذا مع غلبة استعمال كلمة « بيئة » في كثير من الأحيان في الجغرافيا كمرادف لكلمة « وسط » .

كما لا بد من الإضافة هنا ، في الوقت نفسه ، أن النشاط البشري هو الذي يعمل على تحويل الوسط من وسط طبيعي الى وسط جغرافي ، هو المقصود بالوسط المرادف للبيئة . وذلك خلال التاريخ ، والذي لا يتعدى العودة الى الوراء الى أكثر من ٦٥٠٠ الى ٧٠٠٠ سنة ، أي مع بدء الزراعة ، التي عمت مختلف أجزاء الأرض فقط منذ حوالي ثلاثة آلاف الى أربعة آلاف سنة . كما نجدر الإشارة أيضاً الى تكاثف وأهمية فعل هذا النشاط البشري في المدى الجغرافي ، نتيجة تأذر النمو الديموغرافي وتطور التكنيك .

فالبيئة هي إذن مجمل الوسط الذي تتصادم فيه المجموعات البشرية ، والتي تكون معه في علاقات جدلية للفعل وردة الفعل ، بحيث تعبأ في الساحة هذه كل عوامل الوسط الطبيعية والاجتماعية .

وتأثير هذه البيئة من حيث دورها الحتمي الطبيعي وتحوله الى الحتمية الجغرافية والحتمية التاريخية هو أكبر بقدر ما هو أقل مستوى التطور التكنيكي الحضاري في هذه البيئة او الوسط . على اعتبار أنه يوجد دائماً فيما بين العوامل أو الشروط الطبيعية والوقائع البشرية ، يوجد « منشور الحضارات » (Le Prisme des Civilisations) حسب تعبير أوليفيه دولفس في كتابه « التحليل الجغرافي »[٢٠] ولدرجة أنه يستعمل عبارة « الحتمية الحضارية » .

هذا الذي يقوله أوليفيه دولفس يقربه ، إذا ما تعمقنا في استقرائه ، من نظرة الماركسية الى الحتمية الجغرافية المشروطة بفعلها بمستوى طريقة انتاج الخيرات المادية ، التي ترى فيها المقرر النهائي لتطور المجتمع ، لتطور الحضارة ، والتي تشكل الأساس الاقتصادي للتركيب الفوقي للمجتمع ، بكلمة للحضارة القائمة عليه أو فيه

---

(٢٠) Oliver Dolfus, L'Analyse Geographique, coll. Que sais je? P.U.F. Paris 1971 Olivier Dolfus, L'Analyse Geographique p. (فيما بعد) .

وتطورها . إنما دولفس لا يشير الى دور العوامل أو الشروط الطبيعية في تسهيل أو تصعيب فعل هذا التطور والمتضمن في المنشور الحضاري في ما قمنا به من استقراء أدى الى الحتمية الحضارية ، التي توازي أو تساوي عندها طريقة انتاج الخيرات المادية . ما قلنا هو اجتهاد من قبلنا ، على اعتبار أن أوليفيه دولفس ليس من أنصار المدرسة الماركسية والا لسهل عليه القول واستعمل مصطلحاتها . إنما رغم استعماله مصطلحات أخرى فقد اقترب كثيراً من مفهوم المدرسة الماركسية بالنسبة للحتمية الجغرافية ، إنما دون أن يبلغه أو يكونه . وذلك يعود كثيراً للظروف القائمة في البلد الرأسمالي : فرنسا ، الذي يعيش ويعمل فيه .

هذا كما تنبغي الإشارة الى أن الاستعداد الدائم عند المجموعات البشرية للإبداع والاختراع من أجل الاستجابة لتحدي الوسط أو البيئة ، الذي تعيش فيه ، عبر العلاقة الجدلية به ، هذا الاستعداد ـ الفعل في واقع الحال التاريخي يحكم بالاعدام على كل موقف « حتمي» مبالغ فيه أو حتى « إمكاني » في دراسة العلاقة المتبادلة فيما بين الناس والوسط الطبيعي أو الأحرى الجغرافي الذين يعيشون فيه[٢١] .

كذلك فقد جرت العادة ، عند المؤرخين البورجوازيين ، التمهيد للتاريخ الاقتصادي باستغراض جوانب البلد المعني مع خصائصه الطبيعية وخيراته المادية . وغالباً ما ينطلقون ، وان بنسب مختلفة ومتفاوتة ، من الجغرافيا ، مبالغين بذلك في أثر العامل الجغرافي . هذا في حين أنه بالرغم من كل أهمية الوسط الجغرافي للتطور الاقتصادي للمجتمع ، فإنه ليس بالشرط الأساسي لهذا التطور كما رأينا . هذا كما أن تغيّر الوسط الجغرافي يجري ببطء ، في حين أن العمليات الاقتصادية تجري بسرعة ، بحيث لا يمكن ، ولا بأية حال ، أن تفسر هذه الأخيرة بالأولى . وبالتالي فالظروف الجغرافية بحد ذاتها لا يمكن أن تفسر أسباب التطور الاقتصادي لمجتمع ما .

إنما ذلك لا يعني مطلقاً أن الوسط الجغرافي ليس له أي أثر أو دور في التطور الاقتصادي . « فمفهوم علاقات الانتاج يتضمّن الأساس الجغرافي ، الذي تتطوّر

---

(٢١) ومن أراد المزيد بالنسبة لهذا الموضوع ، الذي أصبح من مشاغل العصر فبإمكانه مراجعة الهامش رقم (٢) وكذلك كتاب بيير جورج « البيئة » وكتابي أوليفيه دولفس « المدى الجغرافي » والتحليل الجغرافي » .

— Pierre George, L'Environnement, 2 édition mise à jour , Coll. «Que sais-je?», P.U.F., Paris 1973, (P. George, L'environnement, p. فيما بعد)

— Olivier Dolfus, L'espace Geographique , édition revisée et corrigée, Coll. «Que sais-je?», P.U.F., Paris 1973, (O. Dolfus, L'espace Geographique, p. بعد)

— Olivier Dolfus, L'Analyse Geographique.

عليه هذه العلاقات . . . »[٢٢] . إنما بالرغم من ذلك فمستوى الإفادة من خصائص الوسط الجغرافي ، مستوى استعمال خيرات الطبيعة يتوقف على مستوى تطور قوى الانتاج وصفات علاقات الانتاج .

فدور العوامل الجغرافية يمكن أن يكون كبيراً للغاية ، إذا سمحت الظروف الاقتصادية وساعدت على استعمالها والافادة منها ، كما يمكن أن يكون غير ذي أهمية ، إذا لم تسمح الظروف الاقتصادية بذلك بل عاكسته . وبالتالي فدور الانسان هنا كبير في التأثير على الوسط الجغرافي وتغييره ، بحيث ينسجم وحاجات التطور الاقتصادي . ففي الواقع فإن الظروف الجغرافية تتطور تحت تأثير فعل المجتمع ، وهي بالتالي ، الى درجة كبيرة ، منتوج للتطور الاجتماعي وانعكاس لمستواه . كل ذلك يدل على أنه لا يجوز الانطلاق من الظروف الجغرافية . لكن بما أن الأساس الجغرافي يمكن أن يكون له تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية ، فدور الظروف الجغرافية يجب النظر اليه والبحث في علاقته المتينة بمجرى التطور الاقتصادي للمجتمع[٢٣] .

فبناء عليه بالإمكان القول ان هناك علاقة في بعض النواحي فيما بين الحتمية الجغرافية والنظرية الملتوسيانية[٢٤] والجيوبوليتكا . وفي القرن العشرين وعند حل المسائل العملية في الجغرافية الاقتصادية أخذ العلماء البورجوازيون ، أصحاب نظريه الحتمية الجغرافية ، يكتشفون أكثر وأكثر عدم تجانس نظريتهم الحتمية هذه والواقع ، الأمر الذي جعل البعض منهم يلجأ ، الى جانب الحتمية الجغرافية إلى ما سمّي بالإمكانية الجغرافية (Le Possibilisme Géographique) ، التي تعتمد على نظرية خاطئة أخرى لتركيب وتطور المجتمع هي الإرادية (Volontarisme)(٣) . إنما لا بد من الاشارة في الوقت نفسه ، ولما نحن بصدده وبالرغم مما ذكرنا من نقد ، لا بد من الإشارة إلى غنى أعمال هؤلاء الجغرافيين بالمعلومات والمعطيات وبعض الاستنتاجات .

وطالما نحن تعرفنا على الحتمية الجغرافية وسندها الوسط الجغرافي ورأينا العلاقة الحميمة وحتى العضوية بينهما ، فلا بد الآن من التعرف على الإمكانية الجغرافية ، التي وكما رأينا أصبحت تستعمل الى جانب الحتمية الجغرافية . ما هي إذن الإمكانية الجغرافية ؟ هذا مع الإشارة الى الترابط الواضح بين هذه المفاهيم الثلاثة التي ذكرنا .

---

(٢٢) كارل ماركس وفريدريك أنجلز ، رسائل مختارة ، موسكو ١٩٥٣ ، ص ٤٦٩ (باللغة الروسية) .

(٢٣) وللمزيد بالنسبة لهذا الموضوع بالامكان مراجعة دراستنا « التاريخ الاقتصادي وعلاقته بكل من الاقتصاد والتاريخ » في مجلة « الفكر العربي » ، العدد الثاني الخاص بالكتابة التاريخية المعاصرة ومناهجها ، تموز ـ أب ١٩٧٨ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

(٢٤) انظر الفصل الأول : مفهوم الجغرافيا السكانية وهوامشه ، من القسم الثالث : الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية .

الامكانية الجغرافية

الإمكانية الجغرافية اتجاه في الجغرافية البورجوازية الحديثة . وقد ظهر في أوائل القرن العشرين كردة فعل ، ذات نوعية خاصة ، لمفهوم الحتمية الجغرافية ، والتي ترى في الوسط الجغرافي المحدد لكل تاريخ وثقافة البشرية، لكل تاريخ الحضارة . هذا وأصحاب الإمكانية الجغرافية ، بخلاف الحتميين ، ينطلقون في أبحاثهم من الإنسان وثقافته . وهم يرون ، منذ البدء ، في الوسط الجغرافي كمحدّد ومشوّه لنشاط الناس . وقد بلغت افكار الإمكانية الجغرافية شكلها الأكثر ما يكون تطوراً في أعمال المدرسة الجغرافية الفرنسية : الجغرافية البشرية . وانصار هذا الاتجاه كانوا أ. شلوتر ول. بيبل في ألمانيا وإ. بوبمن في الولايات المتحدة الأميركية .

إنما الخطأ الأساسي للإمكانية الجغرافية هو تجاهلها شكل الانتاج الاجتماعي وعلاقات الانتاج العائدة له . لهذا أشار الامكانيون الى ما ينتج ، لكنهم لم يكشفوا النقاب مطلقاً عن كيف ينتج ، وفي ظل أي شكل من أشكال الملكية والتوزيع . وفي دراسة النشاط البشري انتهوا الى اكتشاف ووصف نشاط الناس في علاقتهم بالطبيعة وتغييرهم الوسط الطبيعي (أشكال القرى والطرق والجسور) ، وكذلك الاقتصاد نظروا اليه كوصف للأراضي . فبناء عليه فمنطلقات أنصار الامكانية الجغرافية تقترب من المثال بالنسبة للجغرافية البورجوازية ، أي من المنطلقات الطبيعية للعلاقة المتبادلة بين الطبيعة والإنسان . وفي الأدبيات الحديثة يلاحظ أكثر وأكثر وعن حق تقارب منطلقات الحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية واصطناع تفارقهما .

الواقع ان انتشار نظرية الحتمية الجغرافية وكذلك نظرية الإمكانية الجغرافية في أوساط جغرافيي البلدان الرأسمالية يعود لنظرتهم الخاطئة الى الجغرافية كالعلم الأوحد ، الأمر الذي نتج عنه التصور الخاطىء لوجود نفس القوانين لتطور الطبيعة وكذلك تطور المجتمع البشري .

الواقع ان هذا التصوّر لوحدة القوانين التي تحكم تطور الطبيعة وكذلك المجتمع الإنساني عرفت حتى في القديم ، عند سترابون ، وازدهرت في القرن الثامن عشر على يد الماديين من العلماء ، أمثال مونتسكيو وغيره . وكان ذلك حجة لهم تجاه النظريات الدينية لتطور الإنسانية ، وبالتالي فقد كانت آنذاك تحمل طابعاً تقدّمياً عكس ما أصبحت عليه فيما بعد واليوم . وقد أقيم البرهان على خطأ هذه النظرية الوحدوية في متوسط القرن التاسع عشر ، على أيدي مؤسسي الماركسية ، الذين برهنوا على أن القوانين التي في المجتمع وتحكم تطوره تختلف كلياً عن القوانين التي في الطبيعة وتحكم تطورها . وفيما بعد وعلى أثر تطور وتبلور هذه الآراء بشكل مفصل نشأت المقدمات

الأولى لظهور فروع في الجغرافية ، فظهرت الجغرافية الاقتصادية ، الى جانب الطبيعة بالطبع .

وقد أثّرت كبير الأثر على تطوّر الجغرافية في القرن العشرين ، في البلدان الرأسمالية ، تعاليم أ. هتر ، التي ظهرت في سنة ١٩٠٥ في ألمانيا ، حول الجغرافية كعلم « كورسي » ، إن صحّ التعبير ، يدرس ، فقط وبالأساس ،علاقات الأشياء والأحداث في مجال تحركها على سطح الكرة الأرضية ، دون التعمّق في دراسة داخلية وجوهر هذه الأحداث وتطوّرها . وهذا يناقض كلياً مبادىء المادية الديالكتيكية التي تستوجب دراسة الأحداث في الإتجاهات الثلاثة المعروفة والعائدة لقوانين الديالكتيك الرئيسية الثلاثة ، عنينا تطوّر الكم الى كيف ووحدة صراع المتناقضات ونفي النفي . هذا والمنطلقات الأولى للجغرافية الاقتصادية بحثت في قسم الاقتصاد الكلاسيكي من أعمال ك. ماركس وف. أنجلز . وقد لعبت دوراً كبيراً في تطور الجغرافيا الاقتصادية أعمال ف. إ. لينين الأساسية ، كـ « تطور الرأسمالية في روسيا » (١٨٩٩) ، و« معطيات جديدة عن قوانين تطور الرأسمالية في الزراعة » (١٩١٥) ، و« الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » (١٩١٦) وغيرها .

وهنا لا بد من الإشارة الى الاهتمام الكبير الذي تحظى به دراسة الأسس العلمية للجغرافية الطبيعية وكذلك الاقتصادية ، في عملية تقسيم وتحديد المناطق أو الأقاليم ، أو الوحدات الاقتصادية ، من أجل التوزيع الأكثر ما يكون عقلانية للانتاج ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعمال الأفضل ما يكون لمنابع المواد الأولية المحلية ، وكذلك تطوير وانهاض المناطق المتخلّفة اقتصادياً . بالإضافة الى ذلك يعترف معظم الجغرافيين انه حتى في حال العلاقة اللازمة والحميمة بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية ، حتى في تلك الحالة ، فإن كلاً منهما ينطلق من قانونية تختلف عن الأخرى ، فالأولى تنطلق من القوانين الطبيعية والثانية من القوانين الاجتماعية .

ولا بد من الإشارة هنا الى النفوذ المتزايد الأهمية للنظرة الماركسية للوجود في بعض البلدان الرأسمالية في السنوات الأخيرة ، كفرنسا مثلاً ، حيث لوحظ اتساع وتطوّر النظرة الى الجغرافية على أسس مادية . ففي بعض أعمال جغرافيي هذه البلدان أخذت تظهر مقولات تقترب من المفهوم الذي يرى في الجغرافية علم التركيب والتطور والتوزع الاقليمي للقشرة الأرضية ، أنما كظاهرة طبيعية ذات وحدوية خاصة . وكذلك في حقل الجغرافية الاقتصادية يلاحظ تطور الاتجاه ، الذي يعير اهتماماً كبيراً في التحليل لتأثير الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية والطبيعية في عملية توزع الانتاج في مختلف البلدان والمناطق .

بعد هذا العرض السريع ، وحتى الخاطف لتاريخ تطور الجغرافية ، حيث تواجدت الجغرافية الاقتصادية أيضاً ، لنتعرف الى ماهية الجغرافية بشكل عام والجغرافية الطبيعية بشكل أعم لننتقل بعد ذلك الى الجغرافية الاقتصادية .

الجغرافية الطبيعية وعلاقتها بالجغرافية الاقتصادية

يرى الجغرافي البريطاني هـ. روبنسون أن « الجغرافية هي المعرفة الصحيحة والمنظمة لتوزع وانتظام الظواهر والأحداث على سطح الأرض »[٢٥] . فهي ترمي الى وصف وربط وتفسير مختلف الظواهر على سطح الأرض ودراسة العلاقة المتبادلة بين توزع السكان ونشاطاتهم من جهة والوسط الطبيعي من جهة ثانية . هذا التعريف يكمله ويفصله ويعمّمه التعريف التالي للموسوعة البريطانية التي ترى أن الجغرافية هي حقل المعرفة الذي يدرس ويتفحص خصائص بعض الأماكن المعينة على سطح الكرة الأرضية . وهي تهتم بترتيب الأشياء وتزاوجها ، الذي يميّز منطقة عن أخرى ، كما تهتم بالعلاقة القائمة وكذلك التحرّك فيما بين المناطق . ونتيجة للعوامل الطبيعية والاجتماعية التي تميّز المناطق ، فإن الجغرافية تبحث عن تفسير لمعنى التشابه وكذلك الاختلاف فيما بين الأماكن بواسطة الأسباب والنتائج . هذا والجغرافية الطبيعية ، هي كالجغرافية الاقتصادية ، فرع من فروع الجغرافية ، يحوي العديد من الاختصاصات ، التي تتناولها مختلف العلوم والتي أسهمت في تطورها ، كعلم المناخات وعلم المياه وعلم طبقات الأرض الخ . . وانتهت الجغرافية الطبيعية في أواسط القرن العشرين إلى التركيز على دراسة القشرة الأرضية بشكل خاص ، وحيث برز تياران هما تيار التآكل لمجاري المياه وتيار الطبقات الأرضية .

هذا التعريف كسلفه تشارك فيه المدارس البورجوازية من قريب أو بعيد . وتحديد المدرسة الماركسية يكمله وحتى يتجاوزه بمنهجيته وشموليته وتفصيله ، وذلك لانطلاقه من مفاهيم مادية هي عكس مفاهيم مختلف المدارس البورجوازية ، كما مرّ معنا في العرض التاريخي . فالجغرافية حسب تعريف الموسوعة الجغرافية السوفييتية الموجزة ، هي مجموعة متماسكة من العلوم تتناول النواحي الطبيعية والاقتصادية لهذا الموضوع . هذا والجغرافية الطبيعية من العلوم الطبيعية وتدرس جغرافية القشرة الأرضية ، وبمزيد من الدقّة القوانين العامة لتركيب وحركة قشرة الكرة الأرضية من الداخل والخارج وتوزعها على مختلف المناطق واختلافاتها فيما بين هذه المناطق . والمهمات الرئيسية لمختلف علوم الجغرافية الطبيعية الخاصة والعائدة لدراسة قشرة

---

(٢٥) H. Robinson, Economic Geography, The M. and E. Hand book Series, Macdonald and Evans ltd, London, W. C. , 1968, p. 3

(H. Robinson, Economic Geography, p. فيما بعد)

الكرة الأرضية تشكل مجموعة من العلوم أهمها : علم المناخات ، علم المياه ، علم الطبقات الأرضية ، جغرافية المحيطات ، جغرافية النباتات ، علم الحيوان ، وغيرها مما أشرنا اليه في العرض التاريخي .

هذا في حين أن الجغرافية الاقتصادية هي من العلوم الاجتماعية ، وحتى تعتبر علماً اقتصادياً ، وتدرس التوزع الجغرافي للانتاج الاجتماعي ، أو بالأحرى لقوى الانتاج ، مع ظروف وخصائص تطورها في مختلف البلدان وكذلك المناطق . وتحتل المكانة الأولى في الجغرافية الاقتصادية دراسة العلاقات المتبادلة فيما بين توزع القطاعات الاقتصادية وتطوّر مختلف المناطق لبلد ما ، مع تخصصها في بعض أقسام الصناعة والزراعة . كما يحتل أهمية كبرى في الجغرافية الاقتصادية التقييم الاقتصادي للظروف المناخية ومصادر الثروات الطبيعية في البلاد ومناطقها الاقتصادية(٢٦) .

فبناء عليه وبما أن الانتاج الاجتماعي هو دائماً انتاج مادي وينمو في ظروف طبيعية ملموسة ، فإن دراسة توزع الانتاج غير ممكنة بدون معرفة جغرافية القشرة الأرضية وقوانين تطور الطبيعة . من جهة ثانية فإن دراسة القشرة الأرضية لا يمكن أن تكون ناجحة ومثمرة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار أو تقترن بتأثير المجتمع البشري ـ المشروط بطريقة الانتاج بدوره ـ على الطبيعة ، أي بالتالي ما لم تدرس قوانين المجتمع ذاته لمعرفة تأثيره في الطبيعة ، ومن هنا العلاقة الوثيقة بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية .

---

(٢٦) هذا التعريف للجغرافيا الاقتصادية مستمد من القاموس الموسوعي في جزءين ، منشورات الموسوعة السوفييتية ، موسكو ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ (باللغة الروسية) وأيضاً موجز القاموس الاقتصادي ، منشورات دار الآداب السياسية للدولة ، موسكو ١٩٥٨ (باللغة الروسية) .